TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/48/14
6 August 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١
البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

الأهداف الإنمائية لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا: نحو مجموعة مؤشرات لرصد التقدم

تقرير من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

إن رصد نتائج تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً يتطلب مؤشرات محددة تحديداً واضحاً. وتوجد مشاكل متنوعة تبرزها محاولة أولية لتقييم الوضع الحالي لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين من حيث الأهداف الإنمائية القابلة للقياس الكمي في إطار برنامج العمل. والبيانات المتاحة دولياً لرصد التقدم المحرز في اتجاه الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً هي بيانات غير مناسبة بدرجة مؤسفة من حيث نطاق تغطيتها لأقل البلدان نمواً، ونوعية هذه البيانات وملاءمة توقيتها. ومشكلة البيانات مشكلة حادة جداً إزاء الهدف الرئيسي وهو إحراز تقدم كبير في اتجاه تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول العام ٢٠١٥. وحيث تتوفر البيانات يتضح أن غالبية أقل البلدان نمواً قد خرجت في الوقت الحاضر عن المسار الذي يؤدي إلى الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

مقدمة

١- يعتبر إدراج عدد من الأهداف الإنمائية القابلة للقياس الكمي سمة هامة لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل ببلجيكا في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

٢- وهذه الأهداف التي تسمى هنا "الأهداف الإنمائية للمؤتمر الثالث" تشمل:

١- بلوغ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في السنة وزيادة في نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٢٥ في المائة؛

٢- إحراز تقدم كبير في اتجاه تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في حالة الفقرة المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٣- بلوغ مجموعة من أهداف التنمية البشرية فيما يتصل بالسكان، والتعليم والتدريب، والصحة والتغذية والمرافق الصحية؛

٤- بلوغ مجموعة من أهداف تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالنقل والاتصالات؛

٥- تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من معظم البلدان المانحة إلى أقل البلدان نمواً بما يعادل ٠,١٥ في المائة أو ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة؛

٦- التقدم في اتجاه الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، هذا الخروج الذي وضعت له عتبات محددة ومقاسة قياساً كمياً.

٣- إن إدراج هذه الأهداف القابلة للقياس الكمي في إطار برنامج العمل يعني ضمناً أنه بات سهلاً الآن رصد نجاح البرنامج. وفي الواقع، وكما يؤكد برنامج العمل نفسه، "[ستكون] عملية تحديد وتقييم ورصد التقدم في العمليات وتحقيق نتائج ملموسة جانباً مهماً في تنفيذ برنامج العمل" (الفقرة ٢١(د)).

٤- إن أحد الأغراض الرئيسية لهذه الورقة هو محاولة وصف الوضع الحالي لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين إزاء الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وسيجري هذا الوصف أولاً في ضوء المستويات الحالية لبلوغ الأهداف وفقاً لأحدث البيانات الدولية المتاحة. وتشير هذه المستويات إلى وجود تقصير عن بلوغ الأهداف المرجوة. وسيجري الوصف ثانياً في ضوء الاتجاهات التي شهدتها التسعينات. وهذه الاتجاهات تبين مدى بقاء البلدان في المسار المؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وتحدّد مسار التغيير "العادي"، الأمر الذي سوف يتعين تعديله عموماً إذا أريد بلوغ الأهداف المرجوة.

٥- وفي محاولة وصف الحالة الراهنة في ضوء الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، تنشأ مشاكل عديدة تتعلق بالجوانب التقنية والبيانات. فالبيانات ليست متوفرة مباشرة لبعض الأهداف. أما

بالنسبة لأهداف أخرى فإنه من الضروري تحديد مؤشرات دقيقة يستحسن أن تستخدم في رصد التقدم المحرز. وإضافة إلى ذلك، فإن شيئاً من الغموض يحيط بتحديد بعض الأهداف القابلة للقياس الكمي، هذا الغموض الذي يشمل آفاقها الزمنية. والغرض الثانوي لهذه الورقة هو بالتالي تحديد هذه المشاكل والقيام حيثما أمكن باقتراح طرق لمعالجتها.

٦- ونظراً إلى المشاكل المتعلقة بالجوانب التقنية والبيانات، فإنه ينبغي اعتبار هذه الورقة وصفاً أولياً لخط الأساس الذي يمكن بناءً عليه تقييم نتائج برنامج العمل الجديد على مر الوقت. والغرض الثالث لهذه الورقة هو إذن أن يؤدي إلى إبداء تعليقات وتقديم مدخلات يمكن من خلالها تحسين الوصف.

٧- وأخيراً لا بد من التأكيد أن برنامج العمل يشمل أهدافاً أكثر من الأهداف الإنمائية القابلة للقياس الكمي التي بحثت هنا. فأحد الأهداف الهامة مثلاً عكس التهميش الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. غير أن هذه الأهداف الواسعة لم تحدد بعد بطريقة تُمكّن من رصدها رصداً دقيقاً ضمن إطار زمني محدد. وقد يكون من الجدير بالاهتمام تحديد هذه الأهداف في المستقبل، لا سيما في مجال تنمية التجارة.

أولاً- أهداف النمو والاستثمار

٨- جاء في نص برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً ما يلي: "ستسعى أقل البلدان نمواً جاهدة، بدعم من شركائها في التنمية، لبلوغ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في السنة وزيادة نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٥ في المائة في السنة" (الفقرة ٦).

٩- أما مستويات الانجاز الحالية فتقع دون هذا الهدف. وتتوفر بيانات دولية عن معدلات النمو في ٤٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في التسعينات. وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، لم تبلغ معدل النمو المستهدف إلا خمسة بلدان فقط من أقل البلدان نمواً هي غينيا الاستوائية وموزامبيق ورواندا وبوتان والرأس الأخضر. أما في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، فلن تتجاوز الهدف إلا غينيا الاستوائية وأوغندا (الشكل ١). وفي الفترة ذاتها، كان معدل النمو دون نصف المعدل المستهدف في ٢٣ من ٤٣ من أقل البلدان نمواً وكان هذا المعدل آخذاً في الهبوط في ٧ من ٤٣ منها.

١٠- والبيانات الدولية عن معدلات الاستثمار متوفرة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عن ٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً. وبلغت تسعة من هذه البلدان النسبة المستهدفة البالغة ٢٥ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وهذه البلدان هي سان تومي وبرنسيبي، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، وبوتان، والرأس الأخضر، وبوركينا فاصو، وإريتريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وموزامبيق. أما في فترة التسعينات ككل، فقد تجاوز متوسط معدلات الاستثمار السنوي الهدف في جميع هذه البلدان باستثناء بوركينا فاصو وموزامبيق، وكذلك غينيا - بيساو. وفي ١٢ من ٣٧ من أقل البلدان نمواً قل متوسط معدل الاستثمار عن ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ (الشكل ٢).

ثانياً - أهداف تخفيف حدة الفقر

١١- جاء في برنامج العمل أن "الهدف الشامل لبرنامج العمل هو تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً" (الفقرة ٦). غير أن تحديد وضع أقل البلدان نمواً بالنسبة إلى هدف تخفيف حدة الفقر يثير مسائل صعبة.

ألف- وضع مفهوم للفقر المدقع

١٢- يوجد سؤال أساسي هو كيف يعرّف "الفقر المدقع". أيُعرَّف بمستوى الدخل أم بمقياس ما متعدد الأبعاد مثل مؤشر الفقر البشري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ أيقومُ على معايير قابلة للمقارنة دولياً أم على معايير وطنية؟ متى يعتبر الفقر "مدقعاً"؟ ما هو الإطار الزمني لتقليص الفقر إلى نصف ما هو عليه؟

١٣- ***يوجد مبدأ عملي يمكن تطبيقه في الاجابة عن هذه الأسئلة وهو المبدأ القائل بالبناء على الأعمال التي اضطلع بها لقياس التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية وكذلك أهداف إعلان الألفية[١]***. وهذا قول منطقي لأن برنامج العمل يقوم على جملة أمور منها "الأهداف الإنمائية الدولية .... وعلى القيم والمبادئ والأهداف التي جاءت في إعلان الألفية" (الفقرة ٥)، ويحكم على نجاح برنامج العمل هذا بجملة أمور منها "مساهمته في .... بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية" (الفقرة ٢١(هـ)). ومن منظور الأهداف الإنمائية الدولية ينبغي قياس "الفقر المدقع" باعتباره النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٠٨ دولار في اليوم بأسعار عام ١٩٩٣ الدولية (ما يعادل دولاراً واحداً في اليوم بالأسعار الدولية لعام ١٩٨٥) محسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية. وإضافة إلى ذلك، فإن الإطار الزمني المناسب لقياس ما إذا كان قد أحرز تقدم في تخفيض مستوى الفقر بنسبة النصف هو الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ وليس الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٥[٢].

١٤- وهذا النهج سيعتمد هنا بشكل عام على أن يراعى الحذر في نقطتين. أولاً، إن رسم خط الفقر عند الدخل البالغ دولاراً واحداً في اليوم استند في الأصل إلى دراسة استقصائية لخطوط الفقر الوطنية وجدت أن هذه الخطوط هي أدنى في البلدان الأشد فقراً منها في البلدان الأكثر غنىً منها. وحدد خط الفقر عند مبلغ الدولار الواحد لأنه يمثل خطاً نموذجياً للبلدان متدنية الدخل. ولكنه من غير الواضح لماذا ينبغي لنا أن نركز في تطلعنا إلى تخفيض مستوى الفقر المدقع على هذه المعايير وليس على المعايير الأعلى منها لما يشكل الفقر المدقع في البلدان التي تحتل مرتبة دُنيا في قائمة البلدان المتوسطة الدخل أو حتى في البلدان الأغنى منها. فخط الفقر عند الدخل البالغ دولارين في اليوم يعتبر خطاً يعكس خطوط الفقر المستخدمة استخداماً أكثر شيوعاً في البلدان التي تحتل مرتبة دنيا في قائمة البلدان متوسطة الدخل، ويوجد ما يبرر ويمكّن من اعتبار العيش دون ذلك الخط عيشاً في مستوى "الفقر المدقع" بحسب المعايير العالمية. وبالتالي فإنه إذ يصح التركيز على خط الفقر المرسوم عند الدخل البالغ دولاراً واحداً في اليوم لرصد اتجاهات الفقر المدقع يكون من المهم الإبقاء على إدراك ما يحدث لظهور الفقر المدقع المعرّف بأنه دون الدخل الذي يبلغ دولارين في اليوم.

١٥- ويراعى الحذر ثانياً لأنه من المهم ألا يقلل اعتماد خط فقر دولي من أهمية خطوط الفقر الوطنية أو أن يؤثر على تقدير السلطات الوطنية في تعريف الفقر بطريقتها الخاصة بها[٣].

باء - مشاكل في قياس الفقر المدقع

١٦- حتى في حالة التركيز على خط الفقر المرسوم عند الدخل البالغ دولاراً واحداً في اليوم تظل توجد مشاكل هامة في قياس المعدل الحالي لوقوع الفقر في أقل البلدان نمواً. أولاً، لا توجد بيانات قابلة للمقارنة الدولية عن الفقر لمدة سنة واحدة على الأقل من سنوات التسعينات إلا بشأن ١٧ بلداً من أقل البلدان نمواً، ولا يمكن حساب بلدان التغيرات بالنسبة المئوية في الفترة من الثمانينات إلى التسعينات إلا لثمانية (٨) من أقل البلدان نمواً.

١٧- ثانياً، من الضروري وجود تقديرات جيدة للتباينات في مستويات الأسعار بين البلدان بغية مقارنة الفقر مقارنة دولية. وأما تقديرات تعادل القدرة الشرائية بالاستناد إلى بيانات الأسعار الصادرة عن برنامج سمرز وهيوستون للمقارنة الدولية فهي تقديرات تستخدم عرفاً لهذا الغرض، ولكن هذا المشروع يشمل ١١٠ بلدان ليس بينها إلا قلة من أقل البلدان نمواً. والضعفات في هذه التقديرات لتعادل القوة الشرائية يمكن أن تؤدي إلى تشوهات كبيرة في تقديرات الفقر العالمية[٤].

١٨- وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أنه بحسب تقديرات تعادل القدرة الشرائية تزيد كلفة المعيشة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا زيادة كبيرة عما هي عليه في آسيا. وبالتالي فإن المتوسط المرجَّح للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (مقدراً بأسعار الصرف الرسمية الحالية) يقدر بمبلغ ٠,٦٥ دولار في اليوم لمجموع السكان في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، و٠,٨٨ دولار في اليوم في أقل البلدان نمواً في آسيا في أواخر التسعينات، أما من حيث تعادل القدرة الشرائية (بالأسعار الدولية لعام ١٩٨٥) فإن ذلك المتوسط يقدر بمبلغ ١,٥١ دولار في اليوم في أقل البلدان نمواً في أفريقيا و٤,٥٩ دولار في اليوم في أقل البلدان نمواً في آسيا. والواقع أنه إذا كانت تكاليف المعيشة المقدرة بأرقام تعادل القوة الشرائية الدولية في أقل البلدان نمواً في آسيا أقرب فعلاً إلى تلك الموجودة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا فإن معدلات الفقر تكون أعلى من ذلك بنسبة الثلثين.

١٩- وأخيراً فإن تقديرات متوسط الاستهلاك للفرد الواحد في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تختلف عن تلك التي يمكن حسابها من خلال الحسابات القومية.

جيم- دخل الفقر المقدَّر على أساس الحسابات القومية مقابل دخل الفقر المقدَّر على أساس الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

٢٠- تركز المناقشة هنا على الفجوة بين تقديرات دخل الفقر القائمة على أساس الحسابات القومية وبين التقديرات القائمة على أساس الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية[٥]. فالدراسات الاستقصائية لدخل ونفقات الأسر المعيشية ترمي إلى قياس توزيع الدخل والاستهلاك في عيِّنة من الأسر المعيشية. أما متوسط استهلاك الأسرة المعيشية فيحسب على أساس الإبلاغ الذاتي عن النفقات (النقد والقيم والقيم المحتسبة من المخزون الذاتي). أما المداخيل الإجمالية المتوفرة للأسر المعيشية فتحسب على أساس المعلومات المقدمة عن الأجور ومرتبات الموظفين والدخل من عمل الأشخاص لحسابهم الخاص، والدخل من الممتلكات العقارية والتحويلات الجارية. أما نسبة الفقر في أوساط السكان فيمكن عندئذ حسابها بتقدير متوسط الدخل أو الاستهلاك للأسر المعيشية في العينة، والتقدير الإحصائي لتوزيع الاستهلاك في هذه الأسر المعيشية، وتحديد خط فقر نقدي لحساب نسبة الأسر المعيشية التي تقع دون خط الفقر.

٢١- ويمكن أيضا استخلاص تقديرات متوسط الاستهلاك الخاص للفرد الواحد من بيانات الحسابات القومية، ومعروف منذ أمد بعيد أن تقديرات متوسط الاستهلاك للفرد الواحد على أساس بيانات الحسابات القومية تختلف عن تلك المستخلصة من مسوح الأسر المعيشية[٦]. غير أن الآثار الخطيرة التي تترتب على هذا الاختلاف في تحليل ورصد الفقر لم تبرز إلى العلن إلا مؤخراً وذلك بدافع النقاش الحيوي بشأن آثار الإصلاحات الاقتصادية في الهند[٧]. ففي ذلك البلد، كان متوسط الاستهلاك الخاص للفرد الواحد وفقاً لبيانات الحسابات القومية يتزايد تزايداً أكبر من تزايده بحسب بيانات مسوح الأسر المعيشية. ويترتب على ذلك استنتاج لازم هو أن معدل حدوث الفقر يتناقص وفقا لبيانات الحسابات القومية تناقصا أكبر من التناقص الذي تشير إليه بيانات مسوح الأسر المعيشية.

٢٢- وهذه المسألة ليست مهمة في حالة الهند فحسب بل هي ذات أهمية عالمية. فوجود هذا التباين يعني ضمناً أن الكثير من أعمال الاقتصاد الرياضي في مجال العلاقة بين النمو والفقر هي أعمال يُحتمل أن تكون مضللة لأنها تجمع بين تقديرات الفقر القائمة على الحسابات القومية وبين تقديرات الفقر القائمة على مسوح الأسر المعيشية. ويمكن أيضاً أن تسير في الاتجاه الخاطئ الجهود الرامية إلى توجيه الموارد العالمية والوطنية إلى تخفيف حدة الفقر.

٢٣- ولذلك سُلِّم بإيلاء أولوية عالية للبحوث التي ترمي إلى استكشاف أبعاد التباين وكيفية حلها[٨]. وفي أعقاب هذه الدعوة إلى البحوث، توصلت الأعمال الجارية في إطار إعداد الوثيقة المعنونة *أقل البلدان نموا: تقرير عام ٢٠٠١* إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية[٩].

٢٤- أولاً، إن الاستنتاج القائل بعدم وجود تحيز منهجي بين تقديرات متوسط الاستهلاك المستمدة من مسوح الأسر المعيشية وبين تلك المستمدة من الحسابات القومية هو استنتاج غير سليم من الناحية الإحصائية. ففي حالة أقل البلدان نموا التي تتوفر بيانات بشأنها، توجد فوارق هامة بين تقديرات دخل الفقر القائمة على أساس المسوح وتلك القائمة على أساس الحسابات القومية (انظر الشكل ٣). وهذه الفوارق تنشأ لأنه في بعض البلدان، مثل جمهورية تترانيا المتحدة (١٩٩١) وإثيوبيا (١٩٨١، ١٩٩٥) ومالي (١٩٨٩)، تزيد أرقام متوسط الاستهلاك المحسوب وفقا لمسوح الأسر المعيشية مرتين أو قرابة ثلاث مرات عما هي عليه بحسب تقديرات الحسابات القومية. وفي المقابل، فإن تقديرات المسوح في بنغلاديش تقل كثيرا عن بيانات الاستهلاك القائمة على أساس الحسابات القومية. وتوجد تباينات مماثلة واضحة في الاتجاهات طويلة الأمد. ووفقا لبيانات مسوح الأسر المعيشية، زاد متوسط الاستهلاك بنسبة تزيد على ١٧ في المائة في إثيوبيا بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٥. ولكن وفقا لبيانات الحسابات القومية هبط متوسط الاستهلاك بأكثر من ١٣ في المائة بين هاتين السنتين. وفي بنغلاديش، في المقابل، تشير مسوح الأسر المعيشية إلى أن متوسط الاستهلاك قد هبط بأكثر من ١٣ في المائة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩١، بينما تشير بيانات الحسابات القومية إلى نمو في متوسط الاستهلاك تزيد نسبته على ١٣ في المائة في الفترة ذاتها.

٢٥- ثانياً، يوجد نمط منهجي مشترك بين الأقطار في التباين بين تقديرات الفقر القائمة على أساس المسوح وتلك القائمة على أساس الحسابات القومية. ومشكلة التباين بين هاتين المجموعتين من التقييمات ليست مجرد مشكلة تقدير ناقص لمتوسط ومعدل نمو الاستهلاك في مسوح الأسر المعيشية (حالة الهند). فكما يبين الشكل ٣،

تتصل المشكلة بدلا من ذلك بدرجة فقر البلد من حيث تعادل القوة الشرائية على الصعيد الدولي. ***وباختصار، إذا قُبلت التقديرات القائمة على أساس الحسابات القومية باعتبارها التقديرات الصحيحة باتت المقاييس القائمة على مسوح الأسر المعيشية وحدها لحدوث الفقر وهي المقاييس المستخدمة حاليا مقاييس تورد تقديرات ناقصة للفقر في أشد البلدان فقراً. وإضافة إلى ذلك، كلما كان البلد أشد فقراً كلما كان تقدير الفقر فيه أكثر نقصاً.***

٢٦- من الصعب معرفة سبب نشوء هذا النمط معرفة دقيقة. غير أن السببين الرئيسيين الممكنين لهذا التحيز اللذين يؤديان إلى المبالغة في تقدير متوسط الاستهلاك (وفي التقدير الناقص لمستوى الفقر) في أشد البلدان فقراً هما التمثيل الناقص لأفقر الناس في المسوح وتضخيم قيمة الاستهلاك المترلي.

٢٧- ويوجد أخيرا التباين في تقديرات ازدياد مرونة تخفيف حدة الفقر، أي معدل حدوث الفقر الذي يمكن توقع هبوطه بازدياد وسط الاستهلاك. ***وإذا قُبلت تقديرات الفقر القائمة على الحسابات القومية أمكن توقع أن يؤثر النمو الاقتصادي تأثيراً أكبر كثيراً في الفقر في أشد البلدان فقراً مما في حالة قبول تقديرات الفقر القائمة على أساس مسوح الأسر المعيشية.*** وهذا الفرق ينشأ، كما يبين الشكل ٣، لأن معظم التقديرات القائمة على أساس مسوح الأسر المعيشية لنسبة السكان الذي يعيشون على أقل من دولار واحد كمستوى دولي للفقر في بلدان يقل الاستهلاك الخاص للفرد الواحد فيها عن ١ ٠٠٠ دولار (تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥) هي تقديرات تقع في النطاق ٢٥-٥٥ في المائة. وفيما يمكن بطبيعة الحال توقع هذا النمط إذا كانت هذه هي خطوط الفقر الوطنية، يعتبر من المثير للدهشة البالغة أنه في بلدين يعيش نحو ٤٠ في المائة من سكانهما دون خط فقر دولي هو دولار واحد في اليوم، يبلغ متوسط الاستهلاك للفرد الواحد من مجموع سكان في أحدهما دولاراً واحداً في اليوم (بأسعار عام ١٩٨٥ الدولية القائمة على تعادل القوة الشرائية)، ويبلغ متوسط استهلاك الفرد الواحد من مجموع السكان في البلد الآخر ثلاثة دولارات في اليوم الواحد.

٢٨- ولهذه الاستنتاجات أهمية كبيرة في مناقشات الفقر والسياسة العامة في سياق أقل البلدان نموا. أما احتمال استخدام تقديرات الفقر على أساس الحسابات القومية في أقل البلدان نموا وما يترتب على هذا الاستخدام من آثار في تحليل السياسة العامة للحركة الطويلة الأجل للفقر في أقل البلدان نمواً فيجري استكشافهما حالياً في سياق الأعمال الجارية لإعداد الوثيقة المعنونة *أقل البلدان نموا: تقرير عام ٢٠٠١*. ويمكن أيضاً أن تشكل هذه التقديرات مصدراً يساعد في رصد التقدم في اتجاه الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

ثالثا- أهداف التنمية البشرية[١٠]

٢٩- يشمل برنامج العمل ١٣ هدفاً من أهداف التنمية البشرية المحددة تحديدا مناسبا لقياسها ورصدها على نحو كمي. ومن المستصوب للمؤشرات والأطر الزمنية المستخدمة لرصد هذه الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن تتبع ما أمكنها ذلك المنهجيات المستخدمة لرصد أهداف التنمية الدولية، والهدف الذي حدده في مجال سوء التغذية، مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام ١٩٩٦، والهدف الذي حدده إعلان داكار في مجال محو الأمية. أما بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً التي لا تقع هذه الفئة، فإن سنة الأساس لتحديد التحسين المستهدف معينة باعتبارها المستوى الحالي (الذي لا

بد له من أن يكون في الممارسة العملية أحدث سنة)، باستثناء مؤشرات انتشار المرض التي تقاس وفقاً لممارسات منظمة الصحة العالمية التي تتخذ من سنة ١٩٩٠ خط أساس لها.

٣٠- وعملا بهذه المبادئ، فإن الإطار ١ يورد ٢٠ مؤشرا يمكن استخدامها في رصد الأهداف الـ ١٣، وتبين الجداول ١ و٢ و٣ نتائج عملية الجرد التي تسعى إلى بيان مستويات الإنجاز الحالية في أقل البلدان نمواً والتقدم المحرز في التسعينات في بلوغ هذه الأهداف الـ ١٣، منظمةً إياها بحسب الإطار الزمني ومستخدمة في ذلك المؤشرات الـ ٢٠ المذكورة آنفا. وبحسب التقدم المحرز في التسعينات صنفت البلدان إلى خمس فئات هي: "بلغ الهدف" (البلد الذي بلغ الهدف أو ٩٥ في المائة منه)؛ و"في المسار" (البلد الذي حقق ٩٥ في المائة أو أكثر من التقدم المطلوب لبلوغ الهدف)؛ و"متأخر" (البلد الذي حقق ٧٥-٩٤ في المائة من التقدم المطلوب لبلوغ الهدف)؛ و"بطيء" (البلد الذي بلغ صفر - ٧٤ في المائة من التقدم المطلوب لبلوغ الهدف)؛ و"متراجع" (البلد الذي تأخر إنجازه في عام ١٩٩٩ بما لا يقل عن ٥ في المائة عن إنجازه في عام ١٩٩٠). ويأخذ هذا النهج بهامش نسبته خمس نقاط مئوية للخطأ في البيانات.

٣١- يمكن إبداء ثلاث ملاحظات رئيسية على هذه الجداول.

٣٢- أولاً، يعتبر توفر البيانات مشكلة حاسمة في رصد أهداف التنمية البشرية في أقل البلدان نمواً. فتوجد حاجة عاجلة لتغطية أوسع نطاقاً، وبيانات أفضل نوعية، وبيانات أنسب من حيث توقيتها، بشأن مسائل أساسية من مسائل التنمية البشرية. وبيانات عام ٢٠٠٠ متوفرة لمؤشر واحد فقط وبيانات عام ١٩٩٩ غير متوفرة إلا لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، ومعدلات وفيات الرضع. أما بالنسبة إلى ١١ مؤشراً من المؤشرات الـ ٢٠ فلا يمكن رصد التقدم المحرز بصددها في التسعينات في أكثر من ٢٥ في المائة من أقل البلدان نمواً. أما البيانات المتعلقة بانتشار الملاريا والسل فتستند إلى حالات الإصابة المبلغ عنها وهي بالتالي ليست بيانات مثالية. ويتساءل البعض عن دقة البيانات المتعلقة بالنقص في التغذية[١١].

٣٣- ثانياً، من الواضح أن مستويات التنمية البشرية في معظم أقل البلدان نمواً هي مستويات متدنية تدنياً بالغاً. فأكثر من ربع الأطفال مصاب بنقص التغذية في ٣٣ بلداً تتوفر بيانات عنها من ٤٣ من أقل البلدان نمواً. وفي ١٩ من ٣٣ من أقل البلدان نمواً في أفريقيا يبلغ معدل وفيات الأمهات أكثر من ١ من كل ١٠٠ مولود حي. واحتمالات وفاة الطفل دون سن الخامسة من عمره تزيد عن ١ من كل ١٠ في ٤١ من بين ٤٩ من أقل البلدان نمواً. وفي المتوسط، تقل نسبة الملمّات بالقراءة والكتابة من البالغات في أقل البلدان نموا عن ٥٠ في المائة. وفي ١٠ من أصل ٢٢ من أقل البلدان نمواً تتوفر بيانات عن صافي التسجيل في مدارسها الابتدائية من إحصاءات اليونسكو، يقل عدد الأطفال المسجلين عن النصف.

الإطار ١: مؤشـــرات لرصـــد أهداف التنمية البشرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

١- التعليم:

(أ) ضمان حصول جميع الأطفال، وخصوصاً البنات، والأطفال ذوي الظروف الصعبة والأطفال المنتمين إلى أقليات عرقية على تعليم ابتدائي كامل ومجاني وإجباري ومن نوعية جيدة بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٦ (أ))

المؤشـــرات الرئيسية هي: '١' صافي نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية (نسبة عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة الـــرسمي بحســـب تحديد هذه السن في نظام التعليم الوطني ومسجلون في المدرسة إلى مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة الرسمي؛ '٢' النسبة المئوية للأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية الذين ينهون الصف الخامس.

(ب) إنجاز تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات معرفة القراءة والكتابة بين الكبار بحلول عام ٢٠١٥، وخصوصاً بالنسبة للنساء، مع عدالة فرص الحصول على التعليم الأساسي والمستمر لجميع الكبار (الفقرة ٣٦ (ب))

وهـــذا يُفـــترض أن يكون تحســـناً بنسبة ٥٠ في المائة على المســـتويات الحاليـــة (مقيسة بأحدث البيانات). والإلمام بالقراءة والكتابة معرف بحسب معايير اليونســـكو بأنه قدرة الشخص على فهـــم وقراءة وكتابـــة بيان قصير عن حـــياتـــه اليوميـــة، والمؤشرات الرئيسية هي: '١' إلمام الكبار إلماماً تاماً بالقراءة والكتابة؛ '٢' وإلمام الذكور الكبار بالقراءة والكتابة؛ '٣' وإلمام الإناث الكبار بالقراءة والكتابـــة. وسنة الأساس للهدف هي عام ١٩٩٩.

(ج) القضاء على التفاوت بين الجنســـين فـــي التعليـــم الابتدائـــي والثانـــوي بحلـــول عام ٢٠٠٥ وتحقيق المســـاواة بـــين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على ضمان المساواة التامة والكاملة للبنات في الحصول على التعليـــم الأساســـي الجيد وإتمامه (الفقرة ٣٦ (ج))

المؤشـــرات الرئيســـية هي: '١' نسبة البنات إلى البنين في المدارس الابتدائية؛ '٢' ونسبة البنات إلى البنين في المدارس الثانوية؛ '٣' ونسبة الفتيات (١٥-٢٤) الملمات بالقراءة و الكتابة.

٢- السكان والصحة

(أ) توفـــير خدمات الصحة الإنجابية، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، لجميع الناس في السن المناسبة وذلك بأسرع ما يمكن وقبل حلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٤ (أ))

يقاس ذلك في إطار الأهداف الإنمائية الدولية بما يلي: '١' نسبة انتشار استعمال موانع الحمل، والنسبة المئوية من النساء (المتزوجات عادة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة) اللواتي يمارسن أو اللواتي يمارس شركاؤهن الجنسيين أي شـــكل من أشكال منع الحمل؛ '٢' والنسبة المئوية من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

(ب) تخفيض معدل وفيات الرضع إلى أقل من ٣٥ لكل ١٠٠٠ من الولادات الحية بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٨ (أ))

رغـــم خروج ذلك على الهدف الإنمائي الدولي وهو تخفيض معدل وفيات الرضع بنسبة الثلثين من مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥، فإنه من الممكن قياسه بالطريقة نفسها التي يقاس بها عدد الرضع الذين يموتون قبل بلوغهم السنة الأولى من عمرهم من بين كل ١٠٠٠ مولود في سنة معينة.

(ج) تخفيض معدل الوفيات دون سن الخامسة إلى أقل من ٤٥ لكل ١٠٠٠ من الولادات الحية بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٨ (ب))

هـــذا يشكل خروجاً مماثلاً عن الهدف الإنمائي الدولي وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة من عمرهم بنسبة الثلثين من مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥. ولكن يمكن قياس ذلك بالطريقة نفسها التي

يقاس بها احتمال أن يموت مولود جديد قبل بلوغه سن الخامسة من العمر إذا كان عرضة لمعدلات وفيات الرضع الحالية لسن معينة. ويعبَّر عن هذا الاحتمال بمعدل لكل ١ ٠٠٠.

(د) تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع المعدل الجاري بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٨ (ج))

المؤشر الرئيسي هو عدد النساء اللواتي يمتن في أثناء الحمل والولادة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

(هـ) زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على رعاية الأمومة والرعاية ما قبل الولادة بنسبة ٦٠ في المائة (الفقرة ٣٨ (ز))

المؤشر الرئيسي هو النسبة المئوية للولادات التي يشرف عليها عامل صحي ماهر.

(و) تقليل معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ في جميع البلدان، وبنسبة ٢٥ في المائة في أشد البلدان إصابة (الفقرة ٣٨ (و))

يفترض أن يكون هذا تخفيضا عن المستويات الحالية ويقاس بإجمالي نسبة الإصابة (الرجال والنساء).

(ز) إحداث تخفيض كبير في معدلات الإصابة بالملاريا والسل وغيرها من الأمراض الفتاكة في أقل البلدان نمواً بحلول نهاية العقد، وتقليل حالات الوفاة بالسل وتقليل انتشار هذا المرض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وتخفيض عبء المرض في حالة الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ (الفقرة ٣٨ (ط))

يُفترض أن يكون هذا تخفيضاً عن مستويات عام ١٩٩٠ على النحو الذي اقترحته منظمة الصحة العالمية، ويمكن أن يُقاس بما يلي: '١' حالات الإصابة بالسل المبلغ عنها؛ '٢' وحالات الإصابة بالملاريا المبلغ عنها.

٣- التغذية

(أ) تخفيض عدد من يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٨ (د))

يُفترض أن يكون هذا تخفيضاً عن مستوى عام ١٩٩٦ على النحو المحدد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام ١٩٩٦. والمؤشر الرئيسي هو النسبة المئوية من السكان المصابين بنقص التغذية التي تُقدر بطريقة منظمة الأغذية والزراعة.

(ب) تخفيض نسبة سوء التغذية إلى النصف بين الحوامل وبين الأطفال قبل سن المدرسة في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٨ (ح))

لا توجد على ما يبدو بيانات محددة عن الحوامل. ويوجد مؤشر رئيسي للجزء الثاني من هذا الهدف هو النسبة المئوية من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة الذين يقل وزنهم بالنسبة لعمرهم عن ناقص انحرافين قياسين اثنين عن الوسط الحسابي للمجموعة المرجعية الدولية من الأطفال في الفئة العمرية صفر - ٥٩ شهرا. والإطار الزمني لذلك الذي يُستخدم أيضاً كمؤشر لرصد الأهداف الإنمائية الدولية يُفترض أن يكون الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥.

٤- المرافق الصحية

(أ) تقليل نسبة الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النقية أو دفع تكاليفها إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ٣٨ (هـ))

الإطار الزمني لهذا الهدف الذي هو أيضاً هدف إنمائي دولي يُفترض أن يكون إطاراً للفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥. والمؤشر الرئيسي لهذا هو النسبة المئوية من السكان الذين يتمتعون بفرص معقولة للحصول على كمية كافية من الماء من مصدر محسَّن مثل وصلة بالمسكن، وأنبوب عام، وحفرة جوفية، وبئر أو عين محمية، ومستجمع أمطار. والفرص المعقولة للوصول تعرَّف بأنها توفر ما لا يقل عن ٢٠ لتراً للشخص الواحد من مصدر للمياه يقع على بعد كيلومتر واحد من المسكن (انظر منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، *تقرير عام ٢٠٠٠ لتقييم موارد المياه والمرافق الصحية العالمية*).

٣٤- ثالثاً، لا توجد إلا أقلية فقط من أقل البلدان نمواً على المسار المؤدي إلى بلوغ أي من أهداف التنمية البشرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وذلك رغم وجود دلائل إيجابية من حيث الأهداف المتعلقة بإلمام الإناث بالقراءة والكتابة. أما بالنسبة إلى النقص في التغذية، فلا يوجد في المسار المؤدي إلى بلوغ هدف تخفيض سوء التغذية بنسبة النصف بحلول العام ٢٠١٥، إلا ١٣ من ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً توجد بيانات بشأنها. أما فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، فإن ١٠ بلدان تمثل ٢٧ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً تسير في المسار المؤدي إلى بلوغ الهدف بينما يتخلف كثيراً ٣٠ بلداً (٦٥ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً) وتتراجع فعلاً ٣ بلدان. أما من حيث الحصول على مياه الشرب المأمونة، فإن ١١ بلداً تمثل ثلث سكان أقل البلدان نمواً تسير في المسار المؤدي إلى بلوغ الهدف بينما يتخلف عن ذلك ١٣ بلداً (يمثلون ثلثاً آخر). وفيما يتعلق بالتسجيل في المدارس الابتدائية فإن ثلث البلدان فقط يسير في مسار بلوغ الهدف. ويتزايد الإبلاغ عن حالات الإصابة بالسل والملاريا وكذلك حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما معدلات إصابة الإناث.

رابعاً- أهداف النقل والاتصالات

٣٥- يشمل برنامج العمل خمسة أهداف قابلة للقياس الكمي تتعلق بتحسين الهياكل الأساسية المادية في مجال النقل والاتصالات. وهذه الأهداف هي:

"(أ) زيادة شبكات أو وصلات الطرق في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠ إلى المستوى الموجود الآن في بقية البلدان النامية، وكذلك طاقات الطرق في المدن، بما في ذلك الصرف الصحي وغيره من المرافق ذات الصلة؛

(ب) تحديث وتوسيع الموانئ والمطارات ومرافقها الإضافية بحلول عام ٢٠١٠ بما يزيد طاقاتها؛

(ج) تحديث وتوسيع وصلات ومرافق السكك الحديدية بنهاية العقد حتى تزيد طاقاتها إلى المستوى الموجود في بقية البلدان النامية؛

(د) زيادة شبكات الاتصالات في تلك البلدان، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية، وتحسين حصول الفقراء على هذه الخدمات في المناطق الحضرية والريفية، بلوغاً إلى المستوى الموجود الآن في بقية البلدان النامية؛

(هـ) زيادة المعرفة بالحاسوب لدى طلاب المؤسسات العليا والجامعات بنسبة ٥٠ في المائة وفي المدارس الإعدادية والثانوية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

(و) زيادة متوسط كثافة خطوط الهاتف إلى خمس خطوط رئيسية لكل ١٠٠ من السكان، ومتوسط كثافة الاتصال بالانترنت إلى ١٠ مستخدمين لكل ١٠٠ من السكان بحلول عام ٢٠١٠ (المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، فاليتا، مالطا، ١٩٩٨)" (الفقرة ٤٣).

٣٦- أما بالنسبة إلى الأهداف الثلاثة الأخيرة فإن البيانات متوفرة عن ٣٦ بلداً من أقل البلدان نمواً وتقدير هذه الأهداف يُعتبر مباشراً نسبياً. وتشير البيانات إلى أن الحالة الراهنة هي أبعد ما تكون عن الحالة المرضية. ولا يملك إلا ١٠ فقط من كل ١٠٠٠ من السكان أكثر من خط هاتف رئيسي واحد. وقد بلغ الهدف الرأس الأخضر وملديف، أما كيريباتي فهي البلد الآخر الوحيد من بين أقل البلدان نمواً الذي يسير في المسار المؤدي إلى الهدف. والمعلومات ميسرة عن وصلات الطرق والسكك الحديدية، ***ولكن من الضروري تطوير سبل لتوحيد هذه المعلومات لجعل أية مقارنة بينهما مقارنة مجدية***. ومن غير المعقول مثلاً أن يتوقع من بلدان ليست كثيفة السكان أن تكون لديها كثافة الطرق نفسها الموجودة في البلدان كثيفة السكان. ***وإضافة إلى ذلك، يلزم لأغراض الرصد توضيح ما إذا كان الغرض المحدد لهذه الأهداف هو جعل أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠ بمستوى البلدان النامية الأخرى القائم في عام ٢٠٠١ أم جعله بمستواها في عام ٢٠١٠***. أما البيانات عن مستخدمي الإنترنت فليست متاحة على نطاق واسع، والمعلومات عن الإلمام باستخدام الكمبيوتر غير موجودة.

خامساً- المساعدة الإنمائية الرسمية/الناتج القومي للبلدان المانحة

٣٧- بموجب الالتزام ٧، "تعبئة الموارد المالية"، "تطبق البلدان المانحة في أسرع وقت ممكن الإجراءات التالية التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً:

(أ) البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً: تواصل القيام بذلك وتزيد من جهودها؛

(ب) البلدان المانحة الأخرى التي حققت ٠,١٥ في المائة؛ تتعهد ببلوغ ٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة؛

(ج) جميع البلدان المانحة الأخرى التي التزمت بتحقيق هدف ٠,١٥ في المائة: تعيد تأكيد التزامها وتتعهد إما بتحقيق هذا الهدف في السنوات الخمس القادمة وإما ببذل قصارى جهودها للإسراع في سعيها إلى بلوغ هذا الهدف؛

(د) أثناء فترة برنامج العمل، تقوم البلدان المانحة الأخرى: ببذل أقصى الجهود، كل منها على حدة، لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بما يؤدي إلى زيادة كبيرة في مجموع مساعداتها لأقل البلدان نمواً" (الفقرة ٨٣).

٣٨- اتسمت الطريقة التي وضع بها هذا الهدف أصلاً في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً بسمة تتيح للبلدان المانحة قدراً من المرونة في البت فيما تلتزم به. غير أنه توجد مشكلة في معرفة ما إذا كان يجري حالياً تحقيق هذا الهدف، وهي مشكلة الغموض الذي يكتنف معرفة البلدان والالتزامات التي قطعتها.

٣٩- في ضوء التقسيم إلى المجموعات التي وردت في التقارير السابقة عن أقل البلدان نمواً يمكن الاستنتاج بأن المجموعات التالية هي من البلدان المانحة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية:

المجموعة ١- البلدان التي ستظل تقدم ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً: الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد وهولندا.

المجموعة ٢- البلدان التي سوف تتعهد ببلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على وجه السرعة: فرنسا وإيطاليا.

المجموعة ٣- البلدان التي تؤكد من جديد التزامها وتتعهد ببلوغ النسبة المستهدفة البالغة ٠,١٥ في السنوات الخمس القادمة أو ببذل قصارى جهدها للتعجيل في مساعيها الرامية إلى بلوغ هذا الهدف: جميع البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية باستثناء الولايات المتحدة واليابان.

المجموعة ٤- البلدان التي تبذل قصارى جهدها بمفردها لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نمواً بحيث تزداد المساعدة التي تقدمها هذه البلدان مجتمعة إلى أقل البلدان نمواً تزايداً كبيراً: الولايات المتحدة واليابان[١٢].

٤٠- ***لأغراض رصد هذا الهدف في المستقبل من المهم أن توضح البلدان المانحة ما إذا كانت هذه نظرة صحيحة إلى الحالة الراهنة لموقف البلدان المانحة من هذا الهدف، وأن تقوم أيضاً إذا أمكن، بتحديد الإطار الزمني لبلوغ هذا الهدف.***

٤١- يبين الجدول ٤ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي لفرادى المانحين في السنوات ١٩٨٨/١٩٨٩ و١٩٩٨ و١٩٩٩. ويتضح من هذا الجدول أنه لم يبلغ هذا الهدف في عام ١٩٩٩ إلا بلدان هما الدانمرك والنرويج، وهو الهدف المتمثل بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتجاوزت ثلاثة بلدان أخرى هي لكسمبورغ وهولندا والسويد الهدف البالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، غير أن هولندا والسويد لم تبلغا نسبة ٠,٢ في المائة في التسعينات للمرة الأولى. أما جميع البلدان الأخرى فقد كانت دون الهدف البالغ ٠,١٥ في المائة.

٤٢- إن بلـــوغ أهـــداف المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في نطاق برنامج العمل يتطلب قلب الاتجاه الهابط في تقديم المعونة الذي شهدته التسعينات. ويصف الجدول ٥ ستة سيناريوهات بسيطة لمستويات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في العام ٢٠٠٥ وذلك بالاستناد إلى ما يلي:

(أ) استمرار الاتجاهات الهابطة إجمالاً في التسعينات؛

(ب) المحافظة على نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لبلدان مانحة فرادى في عام ١٩٩٩ (آخر سنة تتوفر بيانات بشأنها)؛

(ج) البلوغ التدريجي للنسب المستهدفة وهي نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ من قبل جميع البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المـيدان الاقتصادي، على أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي عند مستويات عام ١٩٩٩؛

(د) البلوغ التدريجي إلى النسب المستهدفة من نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلـــول عام ٢٠٠٧ من قبل جميع البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على أن تحافظ الولايات المتحدة واليابان على نسبهما بمعدلات عام ١٩٩٩؛

(هـ) مـــا جـــاء في "ج" نفسه على أن تقوم الولايات المتحدة واليابان بزيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لديهما إلى ٠,١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛

(و) ما جاء في "د" نفسه على أن تزيد الولايات المتحدة واليابان نسبة مساعدتهما الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لديها لتبلغ ٠,١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧.

٤٣- لا بـــد من التأكيد بأن هذه السيناريوهات تستند بالضرورة إلى عدد من الافتراضات هي: '١' انسجام طبيعة التزامات البلدان المانحة مع المجموعات الأربع المذكورة آنفاً؛ '٢' وتبدأ نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الـــناتج القومي الإجمالي بالازدياد في عام ٢٠٠٢ وتعادل هذه النسب في عام ٢٠٠١ (سنة الأساس) نسب عام ١٩٩٩ وهو العام الأخير الذي تتوفر بيانات بشأنه؛ '٣' وعدم تخفيض نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للدانمرك والنرويج التي تجاوزت هدف عام ١٩٩٩؛ '٤' وتتفق معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي والاســـقاطات الـــواردة في *"الصورة الاقتصادية في عام ٢٠٠١"* الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ '٥' وفي اثنين من هذه السيناريوهات تقرر الولايات المتحدة واليابان زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمانها إلى أقل البلدان نمواً إلى نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لديهما.

٤٤- تشير السيناريوهات إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً سوف تنخفض إلى مبلغ ٤,٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥ إذا ما استمرت اتجاهات التسعينات، وسوف ترتفع هذه التدفقات ارتفاعاً ضـــئيلاً لتبلغ ١٢,٨ بليون دولار إذا لم يحدث تغيير في نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي مقارنة بمستويات عام ١٩٩٩. غير أن هذه التدفقات ستزيد بمبلغ ٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ عما هو متوقع في سيناريو عدم حدوث تغيير، وستزيد بمبلغ ١٣,٣ بليون دولار عن مبلغ السيناريو في الاتجاهات الهابطة إذا ما سارت البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيراً تدريجـــياً في اتجاه نسبة ٠,٢ و٠,١٥ في المائة المستهدفتين بحلول عام ٢٠١٠. وإذا سارت هذه البلدان نحو هذه الأهداف بسرعة أكبر فإن ذلك يعني أنه بحلول عام ٢٠٠٧ ستقع تدفقات إضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية تبلغ ٨,٣ بلـــيون دولار مقارنـــة بســـيناريو عدم حدوث أي تغيير وبمبلغ ١٧ بليون دولار إضافي عما في سيناريو الاتجاهات الهابطة. ويمكن توقع زيادات كبيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بسيناريو عدم حدوث تغيير وسيناريو الاتجاهات الهابطة إذا ما قررت الولايات المتحدة واليابان أيضاً تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

الإطار ٢: معايير ومؤشرات للتخريج التدريجي من قائمة أقل البلدان نموا

المعايير المستخدمة في وضع قائمة أقل البلدان نمواً في التسعينات	*المعايير المنقحة لوضع قائمة أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٠*
١- الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: متوسط ثلاث سنوات، محولاً بسعر الصرف الرسمي في كل سنة. عتبة التخريج: أكثر من ٧٠٠ دولار (١٩٩١)، أكثر من ٨٠٠ دولار (١٩٩٤)، أكثر من ٩٠٠ دولار (١٩٩٧)	**الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد:** متوسط ثلاث سنوات محولاً بسعر الصرف الرسمي في كل سنة عتبة التخريج: أكثر من ١ ٠٣٥ دولاراً
٢- المؤشر المزيد للنوعية المادية للحياة: يحسب كمتوسط بسيط لأربعة مؤشرات مكوِّنة له تستند إلى المؤشرات التالية: *(أ) الصحة: العمر المتوقع عند الولادة* *(ب) التغذية: مقدار السعرات الحرارية اليومي للفرد الواحد* *(ج) التعليم: النسبة المشتركة للتسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية* *(د) التعليم: نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة* عتبة التخريج: أكثر من ٥٢ (١٩٩١، و١٩٩٤، و١٩٩٧)	**٢- المؤشر المزيد للنوعية المادية للحياة:** يحسب كمتوسط بسيط لأربعة مؤشرات مكوِّنة له تستند إلى المؤشرات التالية: *(أ) الصحة: معدل وفيات الأطفال (دون سن الخامسة)* *(ب) التغذية: مقدار السعرات الحرارية اليومي للفرد الواحد كنسبة مئوية من المقدار المطلوب يومياً* *(ج) التعليم: النسبة المشتركة للتسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية* *(د) التعليم: نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة* عتبة التخريج: أكثر من ٦٨
٣- مؤشر التنويع الاقتصادي: يحسب كمتوسط بسيط لأربعة مؤشرات مكوِّنة له تستند إلى المؤشرات التالية: *(أ) حصة التصنيع في الناتج القومي الإجمالي* *(ب) حصة الصناعة في قوة العمل* *(ج) الاستهلاك التجاري للطاقة للفرد الواحد في السنة* *(د) مؤشر الأونكتاد لتركيز الصادرات من السلع* عتبة التخريج: أكثر من ٢٥ (١٩٩١)، وأكثر من ٢٩ فما فوقها (١٩٩٤ و١٩٩٧)	**٣- مؤشر الضعف الاقتصادي:** يحسب كمتوسط بسيط لخمسة مؤشرات مكوِّنة له تستند إلى المؤشرات التالية: *(أ) حصة التصنيع والخدمات غير الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي* *(ب) مؤشر الأونكتاد لتركيز الصادرات من السلع* *(ج) مؤشر لعدم استقرار الإنتاج الزراعي* *(د) مؤشر لعدم الاستقرار في صادرات السلع والخدمات* *(هـ) حجم السكان (باللوغاريتم)* عتبة التخريج: أقل من ٣١
	٤- اعتبارات (نوعية) تكميلية: إذا قارب عتبة التخريج أي من المعايير الثلاثة (دخل الفرد الواحد، نوعية الحياة، الضعف الاقتصادي)، تعين رسم صورة قطرية للضعف الاقتصادي لتمكين أعضاء لجنة التخطيط الإنمائي من إصدار حكم سليم بشأن الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً أو التخريج منها.

سادساً - التقدم في اتجاه الخروج التدريجي من وضع البلد الأقل نمواً

٤٥- جاء في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً أن نجاحه سيُقاس بعوامل منها مساهمته في بلوغ أقل البلدان نمواً الأهداف الإنمائية الدولية "وخروجها من قائمة أقل البلدان نمواً" (الفقرة ٢١ه). وفي ضوء ذلك، فإن تقييم التقدم المحرز في اتجاه الخروج قد يشكل سبيلاً آخر مفيداً لتقييم نتائج برنامج العمل.

٤٦- إن لجنة السياسة الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة مسؤولة عن القرارات المتعلقة بدخول قائمة أقل البلدان نمواً والخروج منها، وعن المعايير والعتبات المناسبة. والإحصاءات التي توضع كل ثلاث سنوات تشكل الأساس لحكم معقد شيئا ما تضعه لجنة السياسة الإنمائية بحسب ما تحرزه بلدان معينة من أقل البلدان نمواً من تقدم كاف ومستدام في التغلب على الضعفات والعراقيل الهيكلية ويوجب خروجها من القائمة. أما تعقب التقدم المحرز في اتجاه الخروج من القائمة كجانب من جوانب رصد برنامج العمل فلا ينبغي له أن يُجحف بهذه الأحكام التي تختص بها لجنة السياسة الإنمائية بالذات ولا بالأحكام المتعلقة بالمعايير والعتبات التي تُعتبر أيضاً من اختصاص هذه اللجنة.

٤٧- يورد الإطار ٢ المعايير والعتبات المطلوبة للتمكن من الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً وهي التي استُخدمت في التسعينات وكذلك المنهجية المنقحة لعام ٢٠٠٠. أما معايير الدخول في قائمة أقل البلدان نمواً والخروج منها في الوقت الحاضر فهي التالية: مستوى الدخل مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛ ومستوى تنمية الموارد البشرية مقاساً بالمؤشر المزيد للنوعية المادية للحياة؛ ومستوى الضعف الاقتصادي مقاساً بمؤشر الضعف الاقتصادي. أما العتبات الحالية للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً فهي التالية: تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لمبلغ ١ ٠٣٥ دولاراً؛ وتجاوز المؤشر المزيد للنوعية المادية للحياة لـ ٦٨؛ وكون مؤشر الضعف الاقتصادي أقل من ٣١. وتطبق لجنة السياسة الإنمائية القاعدة التي يُتخذ على أساسها القرار وهي ضرورة استيفاء ما لا يقل عن معيارين من معايير التخريج الثلاثة لاعتبار البلد المعني مؤهلاً للخروج ووجوب استيفاء معيارين في استعراضين متتاليين[١٣].

٤٨- ويبيّن الشكل ٤ حالة أقل البلدان نمواً في أواخر التسعينات من حيث وضعها بالنسبة إلى عتبات الخروج هذه، وتستند التقديرات إلى استعراض لجنة السياسة الإنمائية في عام ٢٠٠٠ لقائمة بالمؤشر المزيد للنوعية المادية للحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي[١٤]، وإلى بيانات توفرت حديثاً عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ومن الواضح من الشكل ٤ أن عشرة بلدان فقط قد استوفت عتبة أو عتبتين من عتبات الخروج. وفي حالة ٣٧ بلداً من بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً، كان الأداء من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل من ثلثي عتبة الخروج بينما قل المؤشر المزيد للنوعية المادية للحياة في ٣٣ من أقل البلدان نمواً عن ثلثي المستوى المطلوب.

٤٩- ومن الصعب تحليل التقدم المحرز في التسعينات في ضوء التغيرات التي شهدتها المؤشرات. غير أن بوتسوانا تعتبر البلد الوحيد حتى الآن الذي خرج من فئة أقل البلدان نمواً. أما البلدان التي يُحتمل أن تخرج حالياً فهي جميعها بلدان نامية جزرية صغيرة. وهذه البلدان تواجه عقبات هيكلية رئيسية جراء موقعها الجغرافي وتعرضها للصدمات الخارجية. ولكنها أحرزت تقدماً في إطار معيار الدخل والموارد البشرية للخروج، وذلك في الغالب من خلال تطوير السياحة.

٥٠- وإذا ما استمرت الاتجاهات التي شهدتها التسعينات فإن آفاق الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً لمعظم هذه البلدان في أثناء العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ هي آفاق محدودة[١٥]. وقد يصبح الواقع بالطبع واقعاً أفضل أو أسوأ. والواقع أن غرضاً رئيسياً من أغراض برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً هو ضمان عدم وقوع هذا السيناريو الكئيب. وينبغي للجهود الملموسة التي تبذلها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون في تنفيذ برنامج العمل الجديد أن تسير في اتجاه إيجاد هذا المستقبل الأفضل.

سابعاً- الاستنتاجات

٥١- يمكن إيراد خمسة استنتاجات رئيسية على أساس هذه الورقة.

٥٢- أولاً، ليست جميع الأهداف الإنمائية القابلة للقياس الكمي المدرجة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً أهدافاً محددة تحديداً يمكّن من رصدها. وحيث تتكافأ الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والأهداف الإنمائية الدولية وأهداف إعلان الألفية، يكون من المنطقي أن تحدَّد هذه الأهداف بالطريقة ذاتها وأن تتبع الممارسات المعتمدة حالياً لرصد هذه الأهداف. وحيث تكون الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أهدافاً خاصة ببرنامج العمل فإنه ينبغي اتخاذ قرارات بشأن اختيار المؤشرات التي يتعين استخدامها والأطر الزمنية لبلوغ الأهداف. وتقدم هذه الورقة اقتراحات متعددة حيثما أمكن ذلك. غير أنه من الضروري وجود مزيد من الوضوح بشأن أهداف النقل والاتصالات وكذلك بشأن الأهداف المستهدفة لنسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان المانحة.

٥٣- ثانياً، إن البيانات المتوفرة دولياً لرصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً هي بيانات غير كافية بتاتاً من حيث تغطيتها لأقل البلدان نمواً ومن حيث نوعيتها وملاءمة توقيتها. وسوف يتعين بذل جهود كبيرة لجمع البيانات بطريقة منهجية بهدف ضمان جعل أهداف برنامج العمل هذه قابلة للرصد المستمر. وإقامة قاعدة بيانات لهذا الغرض تتطلب التنسيق مع السلطات الإحصائية الوطنية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي تنسيق ذلك مع الأعمال الجارية لوضع الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الدولية. وينبغي للبيانات أن تكون أيضاً بمثابة أساس للأعمال الموضوعية بشأن أقل البلدان نمواً التي تشمل إعداد تقرير سنوي عن أقل البلدان نمواً.

٥٤- ثالثاً، تعتبر مشكلة البيانات مشكلة حادة جداً إزاء الهدف العام وهو إحراز تقدم كبير في اتجاه تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥. ويرجح أن تقلل المسوح الحالية للأسر المعيشية من حجم الفقر في أشد البلدان فقراً وأن تقلل من حجم آثار النمو الاقتصادي الإيجابية في تخفيف حدة الفقر في هذه البلدان. والعمل جار في سياق "*تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠١*" لوضع تقديرات لدخل الفقر تقوم على أساس الحسابات القومية، وهذه التقديرات يمكن أن تصحح مشاكل البيانات المتصلة بالتحليل الفعال للعلاقة بين دخل الفقر وبين التنمية في أقل البلدان نمواً. وهذه التقديرات يمكن أن تشكل أيضاً أساساً لرصد دخل الفقر في أقل البلدان نمواً، رغم أن هذه مسألة مستقلة ومتميزة عن غيرها.

٥٥- رابعاً، من الواضح في حالة توفر البيانات خروج معظم البلدان النامية عن المسار الذي يؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وضماناً لإحراز تقدم أكبر، يلزم بذل جهود كبيرة من قبل أقل البلدان النامية ذاتها وشركائها الإنمائيين، على أن تتجاوز هذه الجهود تلك التي بذلت في التسعينات وعلى أن يجري الاعتماد عند الاقتضاء على التجارب الناجحة والخروج عن سياسات محددة اتبعت في ذلك العقد.

٥٦- أخيراً، تعتبر المؤشرات المركبة التي تقيس التقدم المحرز في اتجاه عتبات الخروج مؤشرات يمكن أن تعزز رصد النجاح في تنفيذ برنامج العمل.

الحواشي

(١) وتشمل هذه الأعمال المعلومات الواردة في الموقع "www.developmentgoals.org"، ونتيجة اجتماع ممثلي الأمين العام،/ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومكتب المجموعة الإنمائية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وهو الاجتماع الذي عقد في نيويورك في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لوضع تفاصيل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الدولية.

(٢) الأهداف الإنمائية الدولية هي تلك التي حددت أصلاً في: OECD/DAC (1996), *Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Cooperation,* OECD Paris, والتي لقيت قبولاً أوسع من خلال: IMF/OECD/UN/World Bank Group (2000), *A Better World for All-Progess towards the International Development Goals*.

(٣) من المهم في هذا الصدد الإدراك في المبادئ التوجيهية الراهنة لأوراق استراتيجية تخفيف حدة الفقر بأن المؤشرات المناسبة والأهداف المحددة تتباين بين بلد وآخر، حتى رغم استصواب إدراج مؤشرات تتصل بالأهداف الإنمائية الدولية. وإضافة إلى ذلك، ينبه البنك الدولي إلى أن تقديرات الفقر بدخل يبلغ دولاراً واحداً ودولارين في اليوم هي تقديرات "لا تفيد إلا كمؤشرات للتقدم العالمي وليس لتقييم التقدم المحرز على المستوى القطري أو للإرشاد في وضع السياسات والبرامج القطرية" (البنك الدولي، *تقرير التنمية العالمية، ٢٠٠٠-٢٠٠١: مداهمة الفقر*، صفحة ١٧).

(٤) انظر A. Deaton, "Counting the World's poor: problems and possible solutions", 2000 (mimeo).

(٥) تستخدم هنا عبارة "دخل الفقر" وفقا للأعراف الحالية للإشارة إلى تقديرات الفقر على أساس الدخل والاستهلاك النقدي. غير أن المقارنات التي أجريت في هذه الورقة لتقديرات الفقر على أساس الحسابات القومية وعلى أساس مسوح الأسر المعيشية لا تستخدم عمليا إلا تقديرات المسوح لنفقات الاستهلاك. أما تقديرات الحسابات القومية، بحسب التعريف، فتشير إلى الاستهلاك الخاص عند مستوى الفقر.

(٦) انظر: G.f. Pyatt, "The distribution of living standards within countries: Some reflections on an evolving international data-base", 2000 (mimeo).

(٧) انظر: S.S. Bhalla "Growth and poverty in India: myth and reality", 2000 (mimeo). (http://www.oxusresearch.com/economic/asp); M. Ravallion, "Do national accounts provide unbiased estimates of survey-based measures of living standards?", 2000 (mimeo); M. Ravallion, "Should poverty measures be anchored in national accounts?", *Economic and Political Weekly,* 26 August - 2 September, 2000, pp. 3245-3252.

(٨) انظر: Pyatt, op. cit.; World Bank , op. cit.; box 1.8; and Deaton, op. cit.

(٩) يعتمد باقي هذا الجزء على: M. Karshenas, "Measuring absolute poverty in the least developed countries", 2001 (mimeo).

(١٠) الجداول الواردة في هذا الفرع تستند إلى عمل ديفيد ستيوارت في مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١١) انظر: P. Svedberg, "841 million undernourished?" World Development, 1999. vol. 27, no. 12, pp. 2081-2098.

(١٢) انظر خصوصاً: *تقرير أقل البلدان نمواً، ١٩٩٠*، صفحة ٣٠ و*تقرير أقل البلدان نمواً، ١٩٩١*، صفحة ٥٩ (بالإنكليزية).

(١٣) لا بد من الإشارة إلى أن العتبات المطلوبة للدخول في قائمة أقل البلدان نمواً لا تقابل العتبات المطلوبة للخروج منها. وفي استعراض لجنة السياسة الإنمائية لقائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٠ كانت عتبات الدخول هي: ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يبلغ ٩٠٠ دولار؛ ومؤشر مزيد للنوعية المادية للحياة يبلغ ٥٩، ومؤشر الضعف الاقتصادي البالغ ٣٦.

(١٤) لجنة السياسة الإنمائية بالأمم المتحدة، تقرير عن الدورة الثانية (٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ١٣ (E/2000/33).

(١٥) انظر: "تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٠"، الجدول ٤، وذلك للإطلاع على معيار الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

Chart 1. Real GDP growth rate in LDCs, 1990-1999
(Per cent per annum)

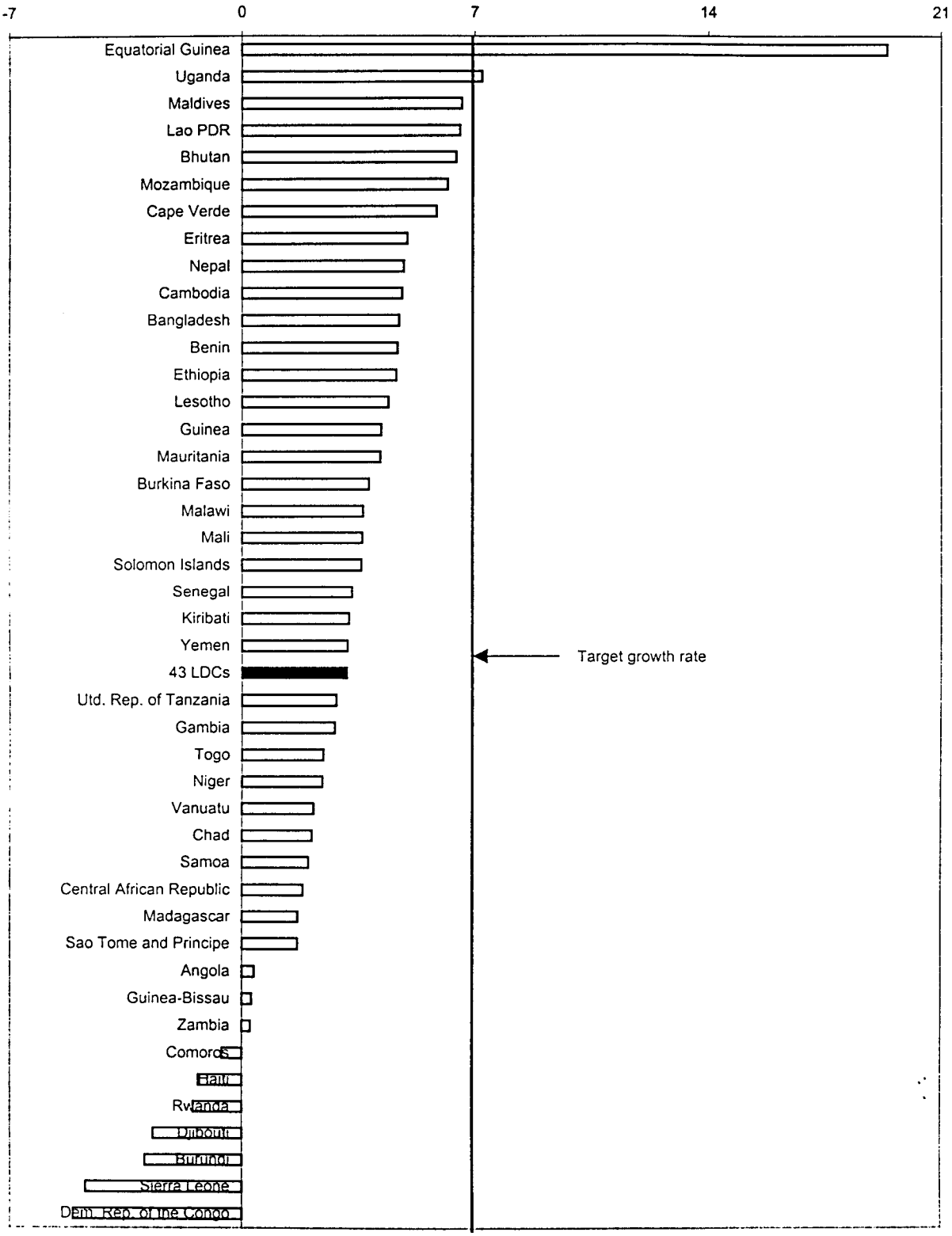

Source: World Bank, WDI 2001, CD-Rom.
Note: 1990-1998 growth rate for the Democratic Republic of the Congo and Maldives; 1991-1998 growth rate for Djibouti; 1992-1999 growth rate for Eritrea.
No data available for Afghanistan, Liberia, Myanmar, Somalia or Tuvalu.

Chart 2. Investment rate in LDCs, 1990-1999
(Annual average ratio of gross capital formation to GDP, percentage)

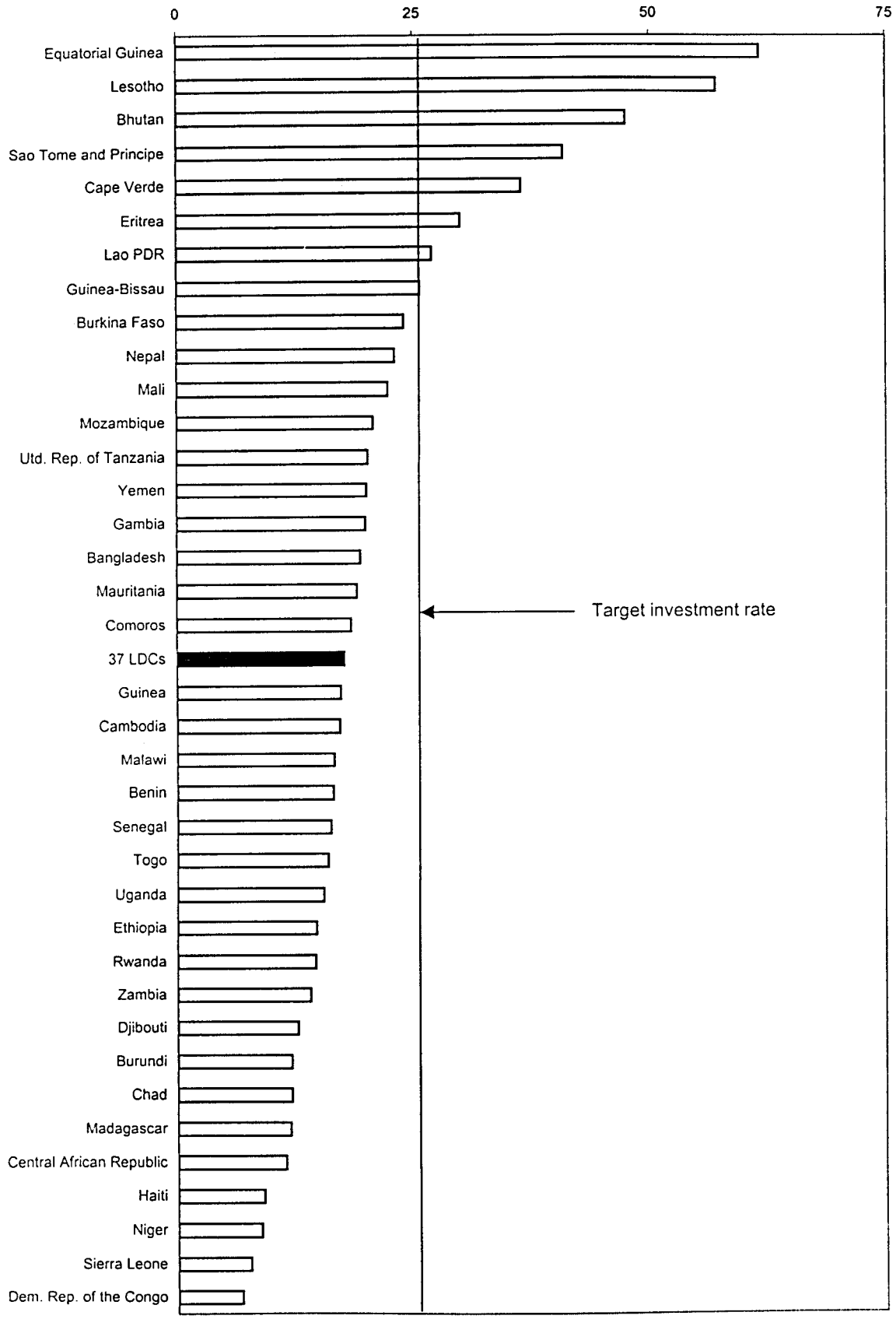

Source: UNCTAD secretariat estimates based on World Bank, WDI 2001, CD-Rom.
Note: 1990-1998 average for Cambodia, Democratic Republic of the Congo and Lesotho; 1991-1997 average for Djibouti; 1992-1999 average for Eritrea; 1995-1998 average for Lao People's Democratic Republic. No data available for Afghanistan Angola, Kiribati, Liberia, Maldives, Myanmar, Samoa, Solomon Islands, Somalia, Sudan, Vanuatu or Tuvalu.

Chart 3. Relationship between income poverty and per capita private consumption: National-accounts-based and household-survey-based poverty estimates
(Share of population living on less than $1 a day, percentage)

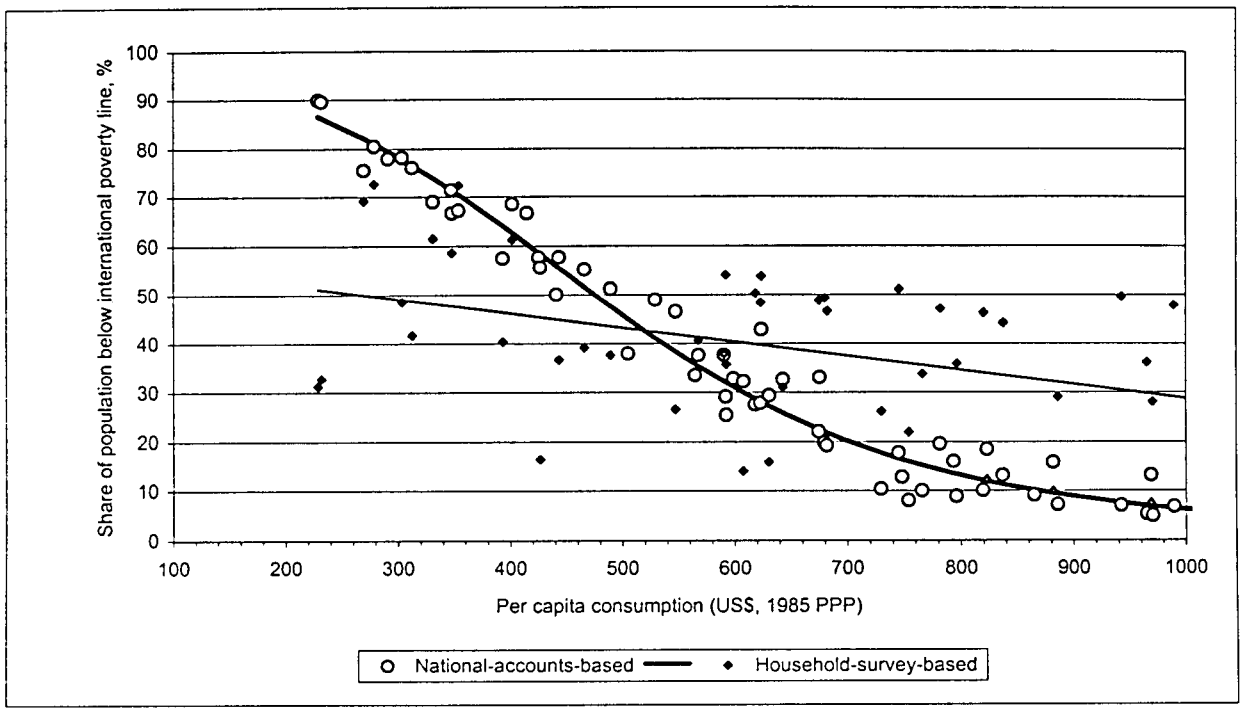

Source: World Bank, WDI 2001, CD-Rom and World Bank Global Poverty Monitoring Website for household-survey-based poverty estimates; Karshenas, op. cit, for national-accounts-based poverty estimates
Note: The international poverty line is $1 a day at 1985 PPP. All the poverty estimates are based on the consumption expendi

Table 1. UNLDC III human development goals: Where LDCs stand

	Education								Nutrition	
	Universal enrolment and completion of primary education (% of school age population)		Adult literacy rate (% of total population)			Gender inequality in education (female rate as % of male rate)				
	Net primary enrolment rate	Children reaching Grade 5	Total	Female	Male	Primary enrolment (by 2005)	Secondary enrolment (by 2005)	Youth literacy	Undernourished people	Malnourished children
	1994-8	1995-7	1999	1999	1999	1995-7	1995-7	1999	1996-8	1995
Afghanistan	--	--	36%	20%	50%	50%	38%	57%	70%	48%
Angola	34%	--	--	--	--	92%j	--	--	43%	42%
Bangladesh	--	--	41%	29%	52%	86%j	52%j	65%	38%	56%
Benin	64%	55%j	39%	24%	55%	58%	42%	48%	14%	29%
Bhutan	--	--	--	--	--	--	--	--	--	38%x
Burkina Faso	33%	70%j	23%	13%	33%	65%	56%j	50%	32%	36%
Burundi	29%	--	47%	39%	56%	84%	57%j	93%	68%	37%x
Cambodia	100%	49%	39%	21%	59%	85%	55%	55%	33%	52%
Cape Verde	--	--	74%	65%	85%	98%	104%	93%	--	14%x
Central African Republi	--	--	45%	33%	59%	64%j	41%j	76%	41%	27%
Chad	52%	59%	41%	32%	50%	51%	27%	80%	38%	39%
Comoros	--	--	59%	52%	66%	72%j	79%	84%	--	26%
Dem. Rep. of the Cong	61%	55%j	60%	49%	72%	74%j	--	83%	61%	34%
Djibouti	32%	79%	63%	53%	75%	75%	71%	89%	--	18%
Equatorial Guinea	--	--	82%	73%	92%	--	--	97%	--	--
Eritrea	30%	70%	53%	39%	67%	81%	71%	76%	65%	44%
Ethiopia	35%	51%	37%	32%	43%	55%	71%	96%	49%	47%
Gambia	65%	--	36%	29%	43%	77%	63%	74%	16%	26%
Guinea	42%	59%j	--	--	--	60%	35%	--	29%	--
Guinea-Bissau	--	--	38%	18%	58%	--	--	40%	--	23%x
Haiti	56%	--	49%	47%	51%	94%j	95%j	100%	62%	28%
Kiribati	--	95%	--	--	--	--	--	--	--	13%x
Lao People's Dem. Re	76%	55%	47%	32%	63%	82%	68%	69%	29%	40%x
Lesotho	66%	71%j	83%	93%	72%	112%	144%	120%	29%	16%
Liberia	--	--	53%	37%	69%	--	--	64%	46%	--
Madagascar	61%	22%j	66%	59%	73%	99%	100%	91%	40%	40%
Malawi	--	64%j	59%	45%	74%	91%	57%	74%	32%	30%
Maldives	--	--	96%	96%	96%	98%	106%	101%	--	43%
Mali	31%	84%	40%	33%	47%	69%	47%	82%	32%	40%
Mauritania	61%	64%	42%	31%	52%	89%	52%	67%	13%	23%
Mozambique	40%	33%j	43%	28%	59%	71%	56%	60%	58%	26%
Myanmar	--	--	84%	80%	89%	97%j	100%j	99%	7%	39%
Nepal	--	--	40%	23%	58%	74%	65%	54%	28%	47%
Niger	25%	73%	15%	8%	23%	64%	56%	42%	46%	50%
Rwanda	--	60%j	66%	59%	73%	99%j	78%j	95%	39%	27%
Samoa (Western)	96%	85%	80%	79%	81%	99%	112%	101%	--	--
Sao Tome and Principe	--	--	--	--	--	--	--	--	--	16%
Senegal	60%	87%	36%	27%	46%	83%	60%	69%	23%	22%
Sierra Leone	--	--	--	--	--	68%j	59%j	--	43%	29%x
Solomon Islands	--	85%j	--	--	--	86%j	65%j	--	--	21%x
Somalia	--	--	--	--	--	--	--	--	75%	26%
Sudan	--	94%j	57%	45%	69%	85%	87%	85%	18%	34%x
Utd. Rep. of Tanzania	48%	81%	75%	66%	84%	99%	83%	94%	41%	27%
Togo	83%	--	56%	40%	74%	71%	35%	66%	18%	25%
Tuvalu	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
Uganda	--	--	66%	56%	77%	84%	60%	84%	30%	26%
Vanuatu	--	--	--	--	--	96%j	74%j	--	--	20%x
Yemen	--	--	45%	24%	67%	40%	26%	53%	35%	46%
Zambia	75%	--	77%	70%	85%	95%	--	94%	45%	24%

Table 1. UNLDC III human development goals: Where LDCs stand (continued)

	Population and health									Sanitation
	Child mortality		Maternal health		Reproductive health		Disease prevalence			
	Infant mortality rate (POA), (per 1,000 live births)	Under five mortality rate (POA), (per 1,000 live births)	Maternal mortality rate (per 100,000 live births)	Births attended by skilled health staff	Contraceptive prevalence	Female HIV/AIDS prevalence in age group 15-24 (by 2015)	HIV/AIDS prevalence in age group 15-24 (by 2005)	Malaria prevalence (per 100,000 people)	Tuberculosis prevalence (per 100,000 people)	Access to safe water
	1999	1999	1995	1995-9	1992-2000	1999a	1999a	1997	1998	2000
Afghanistan	165	257	819	9%j	--	--	--	1533d	14	13%
Angola	172	295	1308	17%h	--	3%	2%	1381e	102	38%
Bangladesh	58	89	596	14%j	54%	0%	0%	53	58	97%
Benin	99	156	884	60%i	--	2%	2%	11561	41	63%
Bhutan	80	107	502	16%j	--	--	--	470	64	62%
Burkina Faso	106	199	1379	27%k	12%	6%	4%	4878e	18	53%i
Burundi	106	176	1881	20%i	--	12%	9%	15344e	101	65%i
Cambodia	86	122	590	31%j	--	4%	3%	950	158	30%
Cape Verde	54	73	188	--	--	--	--	5	50	74%
Central African Republic	113	172	1205	46%k	--	14%	11%	2513f	140	60%
Chad	118	198	1497	11%j	--	3%	2%	4787	38	27%
Comoros	64	86	573	52%k	--	--	--	2472d	22d	96%
Dem. Rep. of the Congo	128	207	939	--	--	5%	4%	29i	120	45%
Djibouti	104	149	520	--	--	14%	11%	747	597	100%
Equatorial Guinea	105	160	1404	--	--	1%	0%	3136e	97	43%
Eritrea	66	105	1131	21%	--	--	--	2545e	218	46%
Ethiopia	118	176	1841	10%k	8%	12%	10%	666f	116	24%
Gambia	61	75	1071	44%j	--	2%	2%	27320	114c	62%
Guinea	115	181	1224	35%h	6%	1%	1%	10400	65	48%
Guinea-Bissau	128	200	914	--	--	2%	2%	15494g	156d	49%
Haiti	83	129	1122	20%k	28%	3%	4%	--	124h	46%
Kiribati	53	72	--	--	--	--	--	--	333	47%
Lao People's Dem. Rep.	93	111	653	--	--	0%	0%	1101	42	90%
Lesotho	93	134	529	40%k	--	26%	19%	--	272c	91%
Liberia	157	235	1016	--	--	2%	1%	--	66	--
Madagascar	95	156	583	47%h	19%	0%	0%	2882i	97	47%
Malawi	132	211	576	50%j	22%	15%	11%	47855f	220	57%
Maldives	60	83	385	55%j	--	--	--	4	65	100%
Mali	143	235	630	24%	7%	2%	2%	3681	39	65%
Mauritania	120	183	874	58%k	--	1%	0%	9428e	154c	37%
Mozambique	127	203	975	44%	--	15%	11%	--	104	60%
Myanmar	79	112	165	57%j	33%	2%	1%	246	33	68%
Nepal	75	104	826	10%i	29%	0%	0%	31	106	81%
Niger	162	275	923	18%h	8%	1%	1%	10037	34	59%
Rwanda	110	180	2318	22%k	--	11%	8%	21103	93	41%
Samoa	21	26	15	52%j	--	--	--	--	13	99%
Sao Tome and Principe	59	76	--	--	--	--	--	62685i	32f	--
Senegal	68	118	1198	47%k	13%	2%	1%	7577e	94	78%
Sierra Leone	182	316	2065	--	--	3%	2%	--	72	28%
Solomon Islands	22	26	59	85%i	--	--	--	--	71	71%
Somalia	125	211	1582	--	--	--	--	42g	44	--
Sudan	67	109	1452	69%	8%	--	--	5018	80	75%
Utd. Rep. of Tanzania	90	141	1059	35%k	24%	8%	6%	3468	160	54%
Togo	80	143	983	51%l	24%	6%	4%	8765f	28	54%
Tuvalu	40	56	--	--	--	--	--	--	180	100%
Uganda	83	131	1056	38%k	15%	8%	6%	3285i	142	50%
Vanuatu	37	46	32	70%l	--	--	--	--	98	88%
Yemen	86	119	850	22%h	21%	--	--	--	73	69%
Zambia	112	202	867	47%j	25%	18%	13%	34000d	482d	64%

Sources: (1) UNESCO: Correspondence on net enrolment rates. March 2001, Paris. (2) UNESCO: *World Education Report 2000: The right to education - towards education for all throughout life* . Paris. (3) World Bank, World Development Indicators 2001, CD-Rom. Washington, DC. (4) FAO: State of world food insecurity 2000 (www.fao.org/focus/e/sofi00/sofi001-e.htm). (5) Kenneth, H., C. Abou Zahr, and T. Wardlaw: Estimates of maternal mortality for 1995. Bulletin of the WHO 79 (3): 182-193.,(6) WHO: WHO global database on coverage of maternal care. Department of Reproductive Health and Research. January 2001, Geneva. (7) UNAIDS (www.unaids.org/epidemic_update/report/Final_Table_Eng_Xcel.xls). (8) UNICEF: *The state of the world's children 2001* . 2001, New York, NY. (9) WHO/ UNICEF/ WSSCC: Global water supply and sanitation assessment report 2000. 2000.

Notes: For definition of indicators see Box 1. The target fulfilment year for the reduction of HIV/AIDS in young women differs from the target fulfillment year of HIV/AIDS reduction in young persons overall, because the target for young women is part of the reproductive health goal which is set for 2015, whereas the overall target for young persons is a specific health goal that is set for 2005. Values correspond with headline years and periods, unless otherwise specified. If the value does not correspond with the specified year or period, the corresponding year or period is specified with a lower-case letter, where a: late 1999; b: 1998; c: 1997; d: 1996; e. 1995; f: 1994; g: 1993; h: 1992; i: 1991, j: 1990; k: 1989; l: 1988, x: date refers to a year or period other than that specified, differs from the standard definition or refers to only part of the country.

Table 2. UNLDC III human development goals: Progress in the 1990s

	Education								Nutrition	
	Universal enrolment and completion of primary education (% of school age population)		Adult literacy rate (% of total population)			Gender inequality in education (female rate as % of male rate)				
	Net primary enrolment rate	Children reaching Grade 5	Total	Female	Male	Primary enrolment (by 2005)	Secondary enrolment (by 2005)	Youth literacy	Undernourished people	Malnourished children
Base line years	**1990**	**1990**	**1999**	**1999**	**1999**	**n.a.**	**n.a.**	**n.a**	**1996**	**1990**
Afghanistan	–	–	Lagging	On track	Lagging	Far behind	–	Lagging	Slipping back	–
Angola	–	–	–	–	–	–	–	–	On track	–
Bangladesh	–	–	Far behind	Lagging	Far behind	–	–	Far behind	Far behind	–
Benin	On track	–	On track	On track	On track	Far behind	Far behind	Far behind	On track	–
Bhutan	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Burkina Faso	Far behind	–	On track	On track	Lagging	Far behind	–	Far behind	Far behind	–
Burundi	Slipping back	–	Lagging	On track	Far behind	Far behind	–	On track	Slipping back	–
Cambodia	–	–	Lagging	On track	Far behind	–	Far behind	Far behind	On track	–
Cape Verde	–	–	Lagging	Far behind	On track	–	–	On track	–	–
Central African Republic	–	–	On track	On track	Lagging	–	–	On track	On track	–
Chad	Far behind	Far behind	On track	On track	On track	Far behind	Far behind	On track	On track	–
Comoros	–	–	Far behind	Far behind	Far behind	–	On track	Far behind	–	–
Dem. Rep. of the Congo	Lagging	–	Lagging	On track	Lagging	–	–	On track	Slipping back	–
Djibouti	Far behind	Slipping back	Far behind	Lagging	Far behind	Far behind	Far behind	On track	–	–
Equatorial Guinea	–	–	Lagging	Lagging	On track	–	–	Achieved	–	–
Eritrea	Far behind	–	Far behind	On track	Far behind	–	–	On track	–	–
Ethiopia	Far behind	–	Lagging	On track	Far behind	Slipping back	Slipping back	Achieved	–	–
Gambia	On track	–	On track	On track	On track	Lagging	Lagging	Far behind	On track	–
Guinea	Far behind	–	–	–	–	Far behind	Far behind	–	On track	–
Guinea-Bissau	–	–	Lagging	On track	Lagging	–	–	Far behind	–	–
Haiti	On track	–	Lagging	Lagging	Far behind	–	–	Achieved	Far behind	–
Kiribati	–	On track	–	–	–	–	–	–	–	–
Lao People's Dem. Rep.	On track	–	Lagging	On track	Far behind	Far behind	Far behind	On track	Far behind	–
Lesotho	Slipping back	–	Far behind	On track	Far behind	Achieved	Achieved	Achieved	Far behind	–
Liberia	–	–	Lagging	On track	Lagging	–	–	Far behind	Far behind	–
Madagascar	Slipping back	–	Far behind	Far behind	Far behind	Achieved	Achieved	On track	Slipping back	–
Malawi	–	–	Far behind	Lagging	Far behind	On track	Far behind	Far behind	On track	–
Maldives	–	–	Achieved	Achieved	Achieved	–	–	Achieved	–	–
Mali	Far behind	On track	On track	On track	On track	Far behind	Slipping back	On track	Slipping back	–
Mauritania	On track	Slipping back	Far behind	Far behind	Far behind	On track	Far behind	Far behind	On track	–
Mozambique	Slipping back	–	Lagging	On track	Far behind	Far behind	Far behind	Far behind	On track	–
Myanmar	–	–	Far behind	Far behind	Far behind	–	–	Achieved	On track	–
Nepal	–	–	Lagging	On track	Far behind	Lagging	Lagging	Far behind	Slipping back	–
Niger	Far behind	On track	Lagging	On track	Lagging	Far behind	Far behind	Far behind	Far behind	–
Rwanda	–	–	Lagging	Lagging	Far behind	–	–	On track	Far behind	–
Samoa	–	–	Far behind	Far behind	Far behind	Achieved	Achieved	Achieved	–	–
Sao Tome and Principe	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Senegal	On track	Far behind	Lagging	On track	Far behind	Lagging	Far behind	Far behind	Far behind	–
Sierra Leone	–	–	–	–	–	–	–	–	Far behind	–
Solomon Islands	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Somalia	–	–	–	–	–	–	–	–	Slipping back	–
Sudan	–	–	Lagging	On track	Far behind	On track	On track	On track	On track	–
Utd. Rep. of Tanzania	Far behind	Far behind	Lagging	Lagging	Lagging	Achieved	On track	On track	Slipping back	–
Togo	On track	–	Far behind	On track	Far behind	Far behind	Far behind	Far behind	On track	–
Tuvalu	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Uganda	–	–	Far behind	Lagging	Far behind	Far behind	Far behind	Lagging	Slipping back	–
Vanuatu	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Yemen	–	–	On track	On track	Far behind	–	–	Lagging	Far behind	–
Zambia	Slipping back	–	Lagging	Lagging	Lagging	–	–	On track	Slipping back	–

Table 2. UNLDC III human development goals: Progress in the 1990s (continued)

	Population and health									Sanitation
	Child mortality		Maternal health		Reproductive health		Disease prevalence			
	Infant mortality rate (POA)	Under-5 mortality rate (POA)	Maternal mortality rate	Births attended by skilled health staff	Contraceptive prevalence	Female HIV/AIDS prevalence in age group 15-24 (by 2015)	HIV/AIDS prevalence in age group 15-24 (by 2005)	Malaria prevalence (per 100,000 people)	Tuberculosis prevalence (per 100,000 people)	Access to safe water
Base line years	1990	1990	1990	1990	n.a.	1990	1990	1990	1990	1990
Afghanistan	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	On track	Achieved	..
Angola	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	On track	Far behind	..
Bangladesh	On track	On track	..	Far behind	Lagging	..	..	Slipping back	Slipping back	Achieved
Benin	Far behind	Far behind	..	On track	..	..	..	Slipping back	Far behind	..
Bhutan	On track	On track	..	..	..	..	..	Lagging	Far behind	..
Burkina Faso	Far behind	Far behind	..	Far behind	Far behind	..	..	Lagging	Far behind	..
Burundi	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	Slipping back	Slipping back	..
Cambodia	Far behind	Far behind	..	Slipping back	..	..	..	On track	Slipping back	..
Cape Verde	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	Achieved	On track	..
Central African Republic	Far behind	Far behind	..	Slipping back	..	..	..	Achieved	Slipping back	Far behind
Chad	Far behind	Far behind	..	Far behind	..	..	..	Slipping back	Lagging	..
Comoros	On track	On track	..	On track	..	..	..	..	On track	Achieved
Dem. Rep. of the Congo	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Djibouti	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	Slipping back	Slipping back	Achieved
Equatorial Guinea	Far behind	Lagging	..	..	..	..	..	Achieved	Slipping back	..
Eritrea	On track	On track	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Ethiopia	Far behind	Far behind	..	..	Far behind	..	..	Slipping back	On track	Far behind
Gambia	On track	On track	..	..	..	..	..	Slipping back	..	..
Guinea	Lagging	Lagging	..	Far behind	Far behind	..	..	Slipping back	Slipping back	Far behind
Guinea-Bissau	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	Slipping back	Slipping back	..
Haiti	Lagging	Far behind	..	Slipping back	Far behind	..	..	..	Lagging	Far behind
Kiribati	On track	On track	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Lao People's Dem. Rep.	Lagging	On track	..	..	..	..	..	Slipping back	Far behind	..
Lesotho	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Liberia	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	..	On track	..
Madagascar	Far behind	Far behind	..	Slipping back	Far behind	..	..	..	Slipping back	Far behind
Malawi	Far behind	Far behind	..	..	Far behind	..	..	Slipping back	Slipping back	Lagging
Maldives	On track	On track	..	..	..	..	..	Achieved	Far behind	Achieved
Mali	Far behind	Far behind	..	..	Far behind	..	..	Slipping back	Slipping back	On track
Mauritania	Far behind	Far behind	..	On track	..	..	..	Slipping back	On track	Far behind
Mozambique	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	..	Far behind	..
Myanmar	Far behind	Far behind	..	On track	Lagging	..	..	On track	Far behind	Far behind
Nepal	On track	On track	..	Far behind	Far behind	..	..	Achieved	Slipping back	On track
Niger	Far behind	Far behind	..	Far behind	Far behind	..	..	Slipping back	Achieved	Far behind
Rwanda	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	Slipping back	Far behind	..
Samoa	Achieved	Achieved	..	..	..	..	..	..	Achieved	Achieved
Sao Tome and Principe	Lagging	Lagging	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Senegal	On track	Lagging	..	Far behind	Far behind	..	..	Slipping back	Slipping back	On track
Sierra Leone	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Solomon Islands	Achieved	Achieved	..	..	..	..	..	..	On track	..
Somalia	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	Achieved	Slipping back	..
Sudan	Far behind	Far behind	..	..	Far behind	..	..	Slipping back	Slipping back	On track
Utd. Rep. of Tanzania	Far behind	Far behind	..	Slipping back	Far behind	..	..	Achieved	Slipping back	Far behind
Togo	Far behind	Far behind	..	Lagging	Far behind	..	..	Achieved	On track	Far behind
Tuvalu	Far behind	Far behind	..	..	..	..	..	..	On track	Achieved
Uganda	Far behind	Lagging	..	Far behind	Far behind	..	..	..	Far behind	Far behind
Vanuatu	On track	On track	..	..	..	..	..	..	Slipping back	..
Yemen	Far behind	Far behind	..	Far behind	Far behind	..	..	..	..	Far behind
Zambia	Far behind	Far behind	..	Far behind	Far behind	..	..	Slipping back	Slipping back	On track

Source: Same as table 2.
Note: For definition of "achieved", "on track", "lagging", "far behind", and "slipping back" see text.

Table 3. UNLDC III human development goals: Summary of progress in the 1990s

		Number of LDCs according to progress categories[1]					
		Achieved	On track	Lagging	Far behind	Slipping back	No data
Education	Net primary enrolment	0 (0%)	7 (6%)	1 (8%)	9 (23%)	5 (8%)	27 (56%)
	Children reaching Grade 5	0 (0%)	3 (3%)	0 (0%)	3 (8%)	2 (0%)	41 (88%)
	Adult literacy rate - Total	1 (0%)	7 (9%)	19 (48%)	12 (37%)	0 (0%)	10 (6%)
	Adult literacy rate - Female	1 (0%)	23 (49%)	9 (35%)	6 (10%)	0 (0%)	10 (6%)
	Adult literacy rate - Male	1 (0%)	6 (4%)	9 (22%)	23 (68%)	0 (0%)	10 (6%)
	Gender equality in primary enrolment (by 2005)	4 (8%)	3 (7%)	3 (5%)	13 (20%)	1 (9%)	25 (50%)
	Gender equality in secondary enrolment (by 2005)	3 (3%)	3 (10%)	2 (4%)	13 (18%)	2 (11%)	26 (54%)
	Gender equality in youth literacy	7 (18%)	14 (29%)	3 (9%)	15 (38%)	0 (0%)	10 (6%)
Nutrition	Undernourished people	0 (0%)	13 (25%)	0 (0%)	11 (33%)	10 (31%)	15 (11%)
	Malnourished children	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	49 (100%)
Population and health	Infant mortality rate (POA)	2 (0%)	10 (27%)	4 (3%)	33 (70%)	3 (5%)	0 (0%)
	Under-5 mortality rate (POA)	2 (0%)	10 (26%)	5 (6%)	32 (68%)	4 (7%)	0 (0%)
	Maternal mortality rate	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	49 (100%)
	Births attended by skilled health staff	0 (0%)	4 (9%)	1 (1%)	10 (39%)	5 (11%)	29 (40%)
	Contraceptive prevalence	0 (0%)	0 (0%)	2 (28%)	16 (44%)	0 (0%)	31 (28%)
	Female HIV/AIDS prevalence in age group 15-24 (by 2015)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	49 (100%)
	HIV/AIDS prevalence in age group 15-24 (by 2005)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)	49 (100%)
	Malaria prevalence (per 100,000 people)	8 (11%)	4 (14%)	2 (2%)	0 (0%)	18 (50%)	17 (22%)
	Tuberculosis prevalence (per 100,000 people)	3 (5%)	8 (11%)	2 (2%)	10 (17%)	24 (62%)	2 (3%)
Sanitation	Access to safe water	6 (21%)	5 (13%)	1 (2%)	12 (36%)	0 (0%)	25 (29%)

Source: Based on table 2.

[1] For definition of categories see text. Numbers in brackets represent percentage of LDC population in category.

Table 4. Net ODA flows from DAC countries[a] to least developed countries, 1988-1989, 1998 and 1999

	$ million	Percentage of donor's total	Percentage of donor's GNP	$ million	Percentage of donor's total	Percentage of donor's GNP	$ million	Percentage of donor's total	Percentage of donor's GNP
	1988-89			1998			1999		
Australia	189	18	0.07	158	16	0.04	171	17	0.04
Austria	57	20	0.05	86	19	0.04	71	14	0.03
Belgium	282	43	0.18	243	28	0.10	166	22	0.07
Canada	574	25	0.11	338	20	0.06	308	18	0.05
Denmark	358	38	0.35	554	33	0.32	548	32	0.32
Finland	254	39	0.24	105	26	0.08	104	25	0.08
France	1 443	26	0.15	1 003	17	0.07	900	16	0.06
Germany	1 254	26	0.10	1 164	21	0.05	1 098	20	0.05
Greece	..	..	..	7	4	0.01	4	2	0.00
Ireland	18	34	0.06	91	46	0.14	92	37	0.12
Italy	1 347	40	0.16	815	36	0.07	393	22	0.03
Japan	1 700	19	0.06	1 550	15	0.04	2 556	17	0.06
Luxembourg	..	..	..	29	26	0.17	29	25	0.16
Netherlands	624	29	0.28	802	26	0.21	622	20	0.16
New Zealand	13	14	0.03	27	21	0.06	32	24	0.06
Norway	364	38	0.42	493	37	0.34	452	33	0.30
Portugal	73	75	0.17	141	55	0.13	124	45	0.11
Spain	74	19	0.02	126	9	0.02	148	11	0.02
Sweden	567	34	0.31	446	28	0.20	407	25	0.17
Switzerland	209	36	0.11	263	29	0.09	263	27	0.10
United Kingdom	744	28	0.09	996	26	0.07	715	21	0.05
United States	1 109	12	0.02	1 333	15	0.02	1 448	16	0.02
TOTAL DAC	**11 252**	**24**	**0.08**	**10 770**	**21**	**0.05**	**10 650**	**19**	**0.05**

Source: OECD-DAC on-line database

[a] Including imputed multilateral flows, i.e. making allowance for contributions through multilateral organizations, calculated using the geographical distribution of multilateral disbursements for the year of reference.

Table 5. Net ODA disbursements of OECD/DAC donors to LDCs in 2005 under different scenarios
($ million, constant 1999)

	1999	2005
Scenario 1: If OECD/DAC donors continue overall ODA trend decrease of the 1990s	10,650	4,190
Scenario 2: If OECD/DAC donors maintain their ODA levels of 1999	10,650	12,810
Scenario 3: If OECD/DAC donors gradually fulfil their ODA targets by 2010	10,650	17,433
Scenario 4: If OECD/ DAC donors gradually fulfil their ODA targets by 2007	10,650	21,114
Scenario 5: As scenario 3, and Japan and United States increase their ODA to 0.15% of their GNP	10,650	26,871
Scenario 6: As scenario 4, and Japan and United States increase their ODA to 0.15% of their GNP	10,650	33,902

Source: UNCTAD Secretariat estimates based on OECD/DAC online database (www.oecd.org/dac).
Note: For detailed assumptions see text.

Chart 4 a. Average GDP per capita in LDCs, 1997-1999: Ratio to graduation threshold

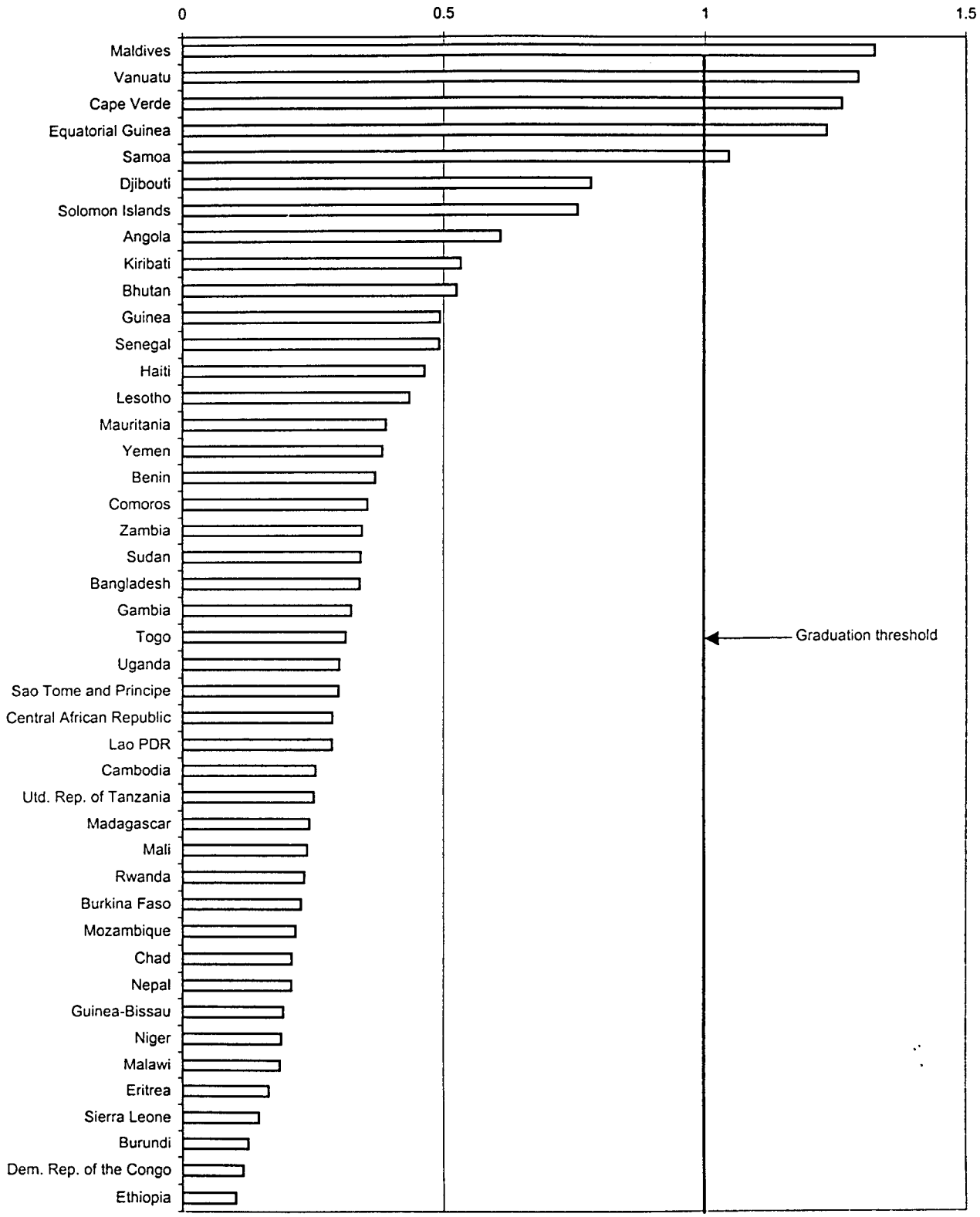

Source: UNCTAD secretariat estimates based on World Bank WDI 2001, CD-Rom.
Note: Averages of GDP per capita in current dollars, official exchange rates. 1997-1998 averages for Democratic Republic of the Congo, Djibouti and Maldives. No data available for Afghanistan, Liberia, Myanmar, Somalia or Tuvalu.

Chart 4b: Augmented physical quality of life index in LDCs, 1997: Ratio to graduation threshold

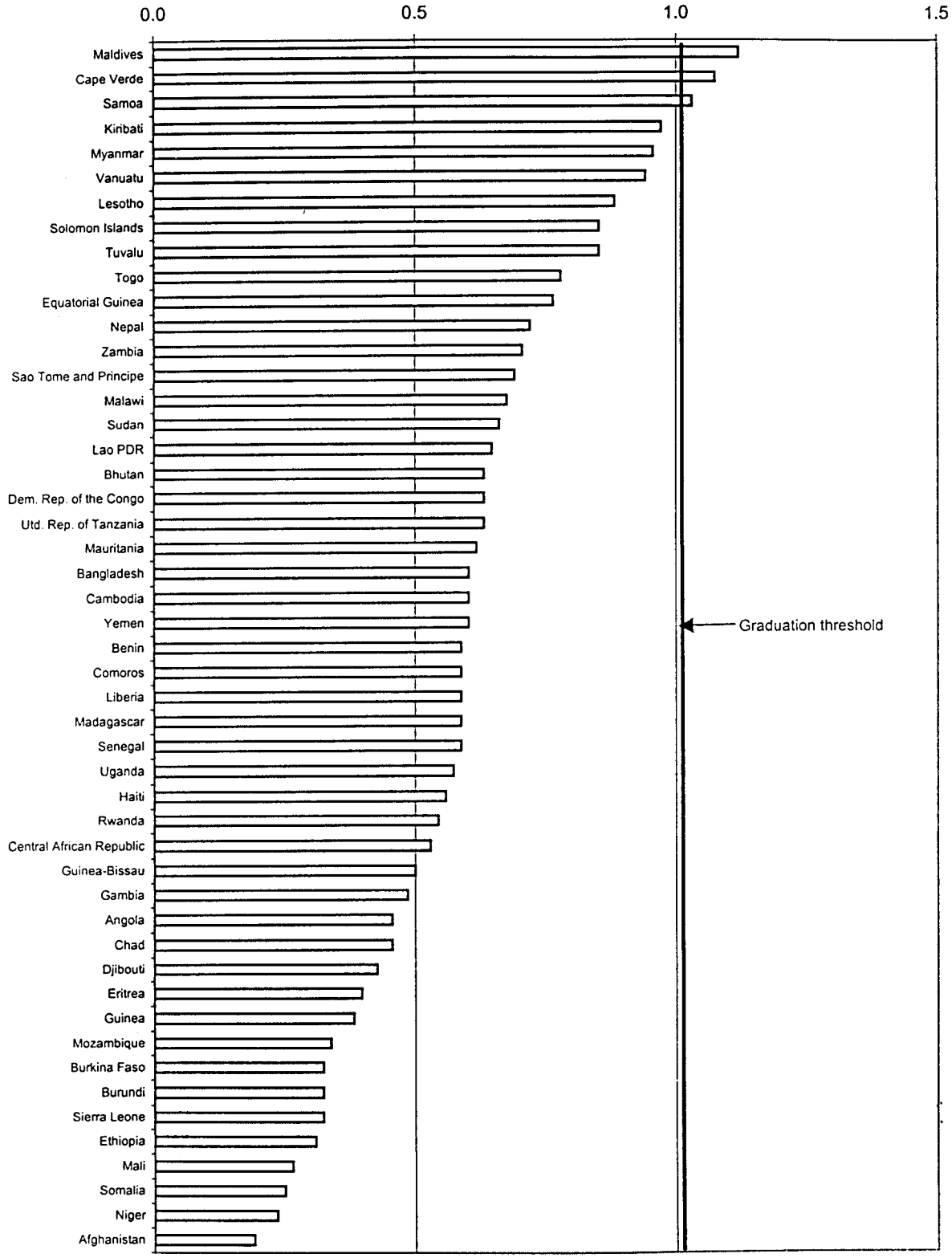

Source: United Nations, 2000, op. cit.

Chart 4c. Economic vulnerability index in LDCs 1997-1998: Ratio to graduation threshold

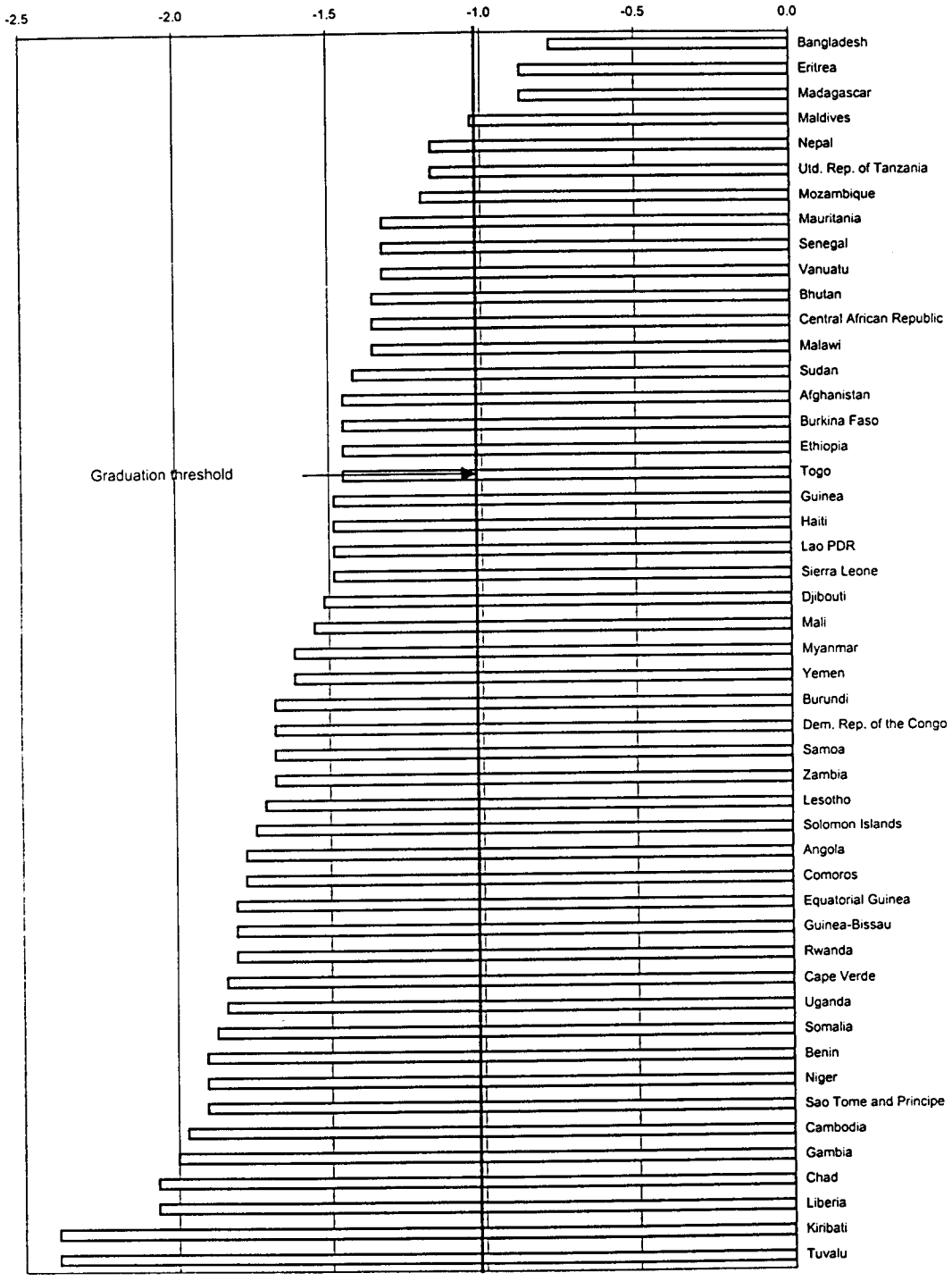

Source: United Nations, 2000, op. cit.
Note: All countries lower than -1.0 have economic vulnerability in excess of the graduation threshold. The instability components of the Economic Vulnerability Index are based on data from 1979 to 1997 or 1998, and the other components on data for 1997 or 1998.